

الحكومة المصرية
نظارة الحقانية

قانون
العقوبات الأهلى

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية أول يناير سنة ١٩١٣
ومذيل بفهرست هجائى



المطبعة الأميرية بمصر
١٩١٣

إهداء ٢٠٠٥

ورثة المرحوم المستشار / عبد العزيز غنيم
القاهرة

فهرست قانون العقوبات الأهل

صفحة

٣ أمر عال بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

الكتاب الأول

أحكام ابتدائية

٥	الباب الأول - قواعد عمومية (م ١ - ٨)
٧	الباب الثاني - أنواع الجرائم (م ٩ - ١٢)
٨	الباب الثالث - العقوبات (م ١٣ - ٣٨)
٨	القسم الأول - العقوبات الأصلية (م ١٣ - ٢٣)
١١	القسم الثاني - العقوبات التبعية (م ٢٤ - ٣١)
١٤	القسم الثالث - تعدد العقوبات (م ٣٢ - ٣٨)
١٦	الباب الرابع - اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة (م ٣٩ - ٤٤)
١٨	الباب الخامس - الشروع (م ٤٥ - ٤٧)
١٩	الباب الخامس مكرر - في الانقاقات الجنائية (م ٤٧ مكررة)
٢٠	الباب السادس - العود (م ٤٨ - ٥١)
٢٢	الباب السابع - في الأحكام المتعلقة بتنفيذها على شرط (م ٥٢ - ٥٤)
٢٣	الباب الثامن - أسباب الإباحة وموانع العقاب (م ٥٥ - ٥٨)
٢٤	الباب التاسع - المجرمون الأحداث (م ٥٩ - ٦٧)
٢٦	الباب العاشر - حق العفو (م ٦٨ - ٦٩)

الكتاب الثانى

فى الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

وبىـان عقوباتها

صفحة

الباب الأول - فى الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من جهة	
الخارج (م ٧٠ - ٧٦)	٢٧
الباب الثانى - فى الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة	
الداخل (م ٧٧ - ٨٨)	٢٩
الباب الثالث - فى الرشوة (م ٨٩ - ٩٦)	٣٢
الباب الرابع - فى اختلاس الأموال الأميرية وفى الغدر	
(م ٩٧ - ١٠٤)	٣٤
الباب الخامس - فى تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفى تقصيرهم	
فى أداء الواجبات المتعلقة بها (م ١٠٥ - ١٠٩)	٣٦
الباب السادس - فى الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد	
الناس (م ١١٠ - ١١٦)	٣٨
الباب السابع - فى مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم	
والتعدى عليهم بالسب وغيره (م ١١٧ - ١١٩)	٤٠
الباب الثامن - فى هرب المحبوسين وإخفاء الجانين (م ١٢٠ - ١٢٧)	٤١
الباب التاسع - فى فك الأختام وسرقة السندات والأوراق	
الرسمية المودعة (م ١٢٨ - ١٣٥)	٤٤

فهرست قانون العقوبات الأهلى

ج

صفحة

- الباب العاشر - فى اختلاس الألقاب والوظائف
 ٤٦ والاتصاف بها دون حق (م ١٣٦-١٣٧)
 الباب الحادى عشر - فى الجنح المتعلقة بالأديان (م ١٣٨-١٣٩) ٤٧
 الباب الثانى عشر - فى إتلاف المباني والآثار وغيرها من
 الأشياء العمومية (م ١٤٠) ... ٤٨
 الباب الثالث عشر - فى تعطيل المخبرات التلغرافية أو التلغونية
 وفى تعطيل النقل بواسطة السكك
 الحديدية (م ١٤١-١٤٧) ... ٤٨
 الباب الرابع عشر - فى الجنح والجنايات التى تقع بواسطة
 الصحف وغيرها (م ١٤٨-١٦٩) ... ٥٠
 الباب الخامس عشر - فى المسكوكات الزيف والمزورة
 (م ١٧٠-١٧٣) ... ٥٧
 الباب السادس عشر - فى التزوير (م ١٧٤-١٩١) ... ٥٨
 الباب السابع عشر - فى الإتجار فى الأشياء المنوعة وتقليد علامات
 البوستة والتلغرافات (م ١٩٢-١٩٣) ٦٣

الكتاب الثالث

فى الجنايات والجنح التى تحصل لأحد الناس

- الباب الأول - فى القتل والجرح والضرب (م ١٩٤-٢١٦) ٦٤
 الباب الثانى - فى الحريق عمدا (م ٢١٧-٢٢٣) ... ٦٩
 الباب الثالث - فى إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشرطة أو
 الجواهر المغشوشة المضرة بالصحة (م ٢٢٤-٢٢٩) ٧١

- الباب الرابع - في هتك العرض وإفساد الأخلاق
 (م ٣٣٠ - ٢٤١) ٧٢
- الباب الخامس - في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه
 حق وفي سرقة الأطفال وخطف البنات
 (م ٢٤٢ - ٢٥٣) ٧٥
- الباب السادس - في شهادة الزور واليمين الكاذبة (م ٢٥٤ - ٣٦٠) ٧٧
- الباب السابع - في القذف والسب وإفشاء الأسرار
 (م ٣٦١ - ٢٦٧) ٧٨
- الباب الثامن - في السرقة وفي الاغتصاب (م ٢٦٨ - ٢٨٤) ٨٩
- الباب التاسع - في التفالس (م ٢٨٥ - ٢٩٢) ٨٦
- الباب العاشر - في النصب وخيانة الأمانة (م ٢٩٣ - ٢٩٨) ٩٠
- الباب الحادي عشر - في تعطيل المزادات وفي الغش الذي يحصل
 في المعاملات التجارية (م ٢٩٩ - ٣٠٦) ٩٢
- الباب الثاني عشر - في ألعاب القمار والنصب والبيع والشراء
 بالنمرة المعروفة باللوتيرى (م ٣٠٧ - ٣٠٨) ٩٥
- الباب الثالث عشر - في التخريب والتعيب والاتلاف
 (م ٣٠٩ - ٣٢٢) ٩٦
- الباب الرابع عشر - في انتهاك حرمة ملك الغير (م ٣٢٣ - ٣٢٧) ١٠٠

الكتاب الرابع في المخالفات

صفحة	
١٠٢	المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية (م ٣٢٨ - ٣٢٩)
١٠٣ (٣٣٣-٣٣٠ م)	بالأمن العام أو الراحة العمومية (م ٣٣٣-٣٣٠ م)
١٠٤	بالصحة العمومية (م ٣٣٤ - ٣٣٧ م)
١٠٦	بالآداب (م ٣٣٨ م)
١٠٧	بالسلطة العمومية (م ٣٣٩ م)
١٠٧	بالأملاك (م ٣٤٠ - ٣٤٢ م)
١٠٩	بالموازن والمقاييس (م ٣٤٣ م)
١٠٩	بالأشخاص (م ٣٤٤ - ٣٤٧ م)
١١٠ ...	المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية (م ٣٤٨ م)
١١٣	فهرست هجائی

إشارات

د . هذا الحرف يشير الى الدكرىتو الصادر بتنفيذ أحكام قانون العقوبات فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ والمصدر به هذا القانون

ر = راجع

ف = فقرة

ق = قانون . والرقم الذى يلى هذا الحرف يشير الى نمرة القانون

م = مادة أو مواد

قانون

العقوبات الأهلى

(مع التعديلات الطارئة عليه لغاية أول يناير سنة ١٩١٣)

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤

أمر عال

بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ
فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل
بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرض له علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى
مجلس نظارنا

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

- ١ - يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن بقانون
العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا
- ٢ - يجوز للقاضى فى مواد الجنب والمخالفات المنصوص عليها
فى الأوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا
أن يخفض العقوبة طبقا للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة
المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هى :

أولا - للقاضي اذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معا أن يحكم بإحدى هاتين العقوبتين فقط

ثانيا - وله أن يخفف الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانونا بشرط أن لا تقل عن خمسة قروش

ثالثا - وله كذلك أن يخفف مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين ساعة

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها في لائحة الجمارك

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) (عباس حلمي)

قانون العقوبات الأهلية

الكتاب الأول أحكام ابتدائية

الباب الأول (قواعد عمومية)

١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية

٢ - تسرى أحكام هذا القانون أيضا مع مراعاة الاستثناء السابق على الأشخاص الآتى ذكرهم :

أولا - كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري

ثانيا - كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنسية مخلقة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون

(ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا القانون
 (ج) جناية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١
 من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا
 في القطر المصري

٣ - كل مصرى تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر
 فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا
 عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى
 ارتكبه فيه

٤ - لاثام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل
 في الخارج إلا من النيابة العمومية
 ولا تجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الاجنبية برأته مما أسند
 إليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته

٥ - يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت
 ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا
 قانون أصلح للتهم فهو الذى يتبع دون غيره

٦ - لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون
 واجبا للنصوص من الرد والتعويض

٧ - لا تخل أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال
 بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء

٨ - تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين والوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك

الباب الثانى

(أنواع الجرائم)

- ٩ - الجرائم ثلاثة أنواع :
- الأول - الجنايات
- الثانى - الجنح
- الثالث - المخالفات
- ١٠ - الجنايات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :
- الإعدام
- الأشغال الشاقة المؤبدة
- الأشغال الشاقة المؤقتة
- السجن
- ١١ - الجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :
- الحبس الذى يزيد أقصى مدته عن أسبوع
- الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى
- ١٢ - المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :
- الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع
- الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى

الباب الثالث

(العقوبات)

القسم الأول

(العقوبات الأصلية)

- ١٣ - كل محكوم عليه بالإعدام يشق
١٤ - عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد في أشق الأشغال التي تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا
- ١٥ - يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقا مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد
- ١٦ - عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا

١٧ - يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة
المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل العقوبة على
الوجه الآتى :

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو
السجن

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس
التي لا يجوز أن تنقص عن (سنتين)

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن (ستة أشهر)
١٨ - عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون
المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه
المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنين إلا
في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا

(ق ١٢ في ٨ يونيو ١٩١٢) لكل محكوم عليه بالحبس البسيط مدة
لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطالب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه
تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود بالمواد من ٢٧١
إلى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنايات إلا إذا نص الحكم على حرمانه
من هذا الخيار

١٩ - عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة

٢٠ - يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الأحوال الأخرى المعينة قانونا

ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل

٢١ - تبتلى مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إقصائها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومع ذلك إذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الأشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعاً من المحكوم عليه وخده ولم تقص العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر في حكمها بأن لا تستنزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطي التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائي بها أو أن لا تستنزل منها إلا بعض هذه المدة

٢٢ - العقوبة بالغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأف يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدّر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الأحوال

٢٣ - إذا حبس شخص احتياطاً ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور

وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضّاها في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة

القسم الثاني

(العقوبات التبعية)

٢٤ - العقوبات التبعية هي :

أولاً - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥

ثانياً - العزل من الوظائف الأميرية

ثالثاً - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس

رابعاً - المصادرة

٢٥ - كل حكم يعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه

من الحقوق والمزايا الآتية :

أولا - القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهنية الخدمة

ثانيا - التحلى برتبة أو نشان

ثالثا - الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال

رابعا - إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين

قيما لهذه الإدارة تقرر المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها

محل إقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى

مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة

ويكون القيم الذى تقرر المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق

بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بالإيصاء

أو الوقف أو بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تهتم يكون ملغى من ذاته

وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه

ويقتم له القيم حسابا عن إدارته

خامسا - بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا أو غيابا عضوا في أحد

المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى

لجنة عمومية

سادسا - صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات

المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا في العقود إذا

حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة

٢٦ - العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أى مرتب مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة

٢٧ - كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه

٢٨ - كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل فى الأحوال المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها فى المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية للمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين

ومع ذلك يجوز للقاضى أن يخفف مدة المراقبة أو أب يقضى بعدمها جملة

٢٩ - يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بجميع الأحكام المقررة في الأوامر العلية المختصة بتلك المراقبة

ومخالفة أحكام هذه الأوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة

٣٠ - يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة لحنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والالات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعتد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للتهم

٣١ - يجوز فيما عدا الأحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانونا

القسم الثالث

(تعدد العقوبات)

٣٢ - إذا كوّن الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها

وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا قبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم

٣٣ - تتعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦

٣٤ - إذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

أولا - الأشغال الشاقة

ثانيا - السجن

ثالثا - الحبس مع الشغل

رابعا - الحبس البسيط

٣٥ - تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة

٣٦ - إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين

- ٣٧ - تتعدد العقوبات بالغرامة دائماً
 ٣٨ - تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها عن خمس سنين

الباب الرابع

(اشتراك عدّة أشخاص في جريمة واحدة)

- ٣٩ - يعدّ فاعلاً للجريمة :
 أولاً - من يرتكبها وحده أو مع غيره
 ثانياً - من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكوّن من جملة أعمال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكوّنة لها
 ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدّى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد ارتكاب الجريمة أو كيفية علمه بها
 ٤٠ - يعدّ شريكاً في الجريمة :
 أولاً - كل من حرّض على ارتكاب الفعل المكوّن للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض
 ثانياً - من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة ف وقعت بناء على هذا الاتفاق

ثالثا - من أعطى للقاتل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شئ آخر مما استعمل فى ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها

٤١ - من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها إلا ما استثنى قانونا
بنص خاص

ومع هذا :

أولا - لا تأمير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التى تقتضى تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بذلك الاحوال
ثانيا - إذا تغير وصف الجريمة نظرا إلى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التى يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها

٤٢ - إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائى أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا

٤٣ - من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التى تعتمد ارتكابها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتمة للتحرير أو الاتفاق أو المساعدة التى حصلت

٤٤ - إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراده خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الإلزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك

الباب الخامس (الشروع)

٤٥ - الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لأرادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروفا في الجناية أو الجنحة بمجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك

٤٦ - يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك :

بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام

بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدية

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة

بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا إذا كانت عقوبة الجناية السجن

٤٧ - تعين قانونا الجنب التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع

الباب الخامس مكرر

(في الاتفاقات الجنائية)

(ق ٢٨ في ١٦ يونيو ١٩١٠)

٤٧ مكررة - يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء كان الغرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنب من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن

فإذا كان الغرض منه ارتكاب الجنب أو اتخاذها وسيلة للوصول إليه يعاقب الشريك بالحبس

كل من حرض على اتفاق جنائي أو تدخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالأشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن

ويعنى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة

الباب السادس (العود)

٤٨ - يعتبر عائدا :

أولا - من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة

ثانيا - من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة

ثالثا - من حكم عليه لجنائية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا مماثلة في العود

٤٩ - يجوز للقاضى في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد

ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة

٥٠ - (١) إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية ككلاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه بلحظة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة

٥١ - وللقاضي أن يحكم بمثل ذلك أيضا على العائد الذي سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بعقوبتين مقيدتين للحرية ككلاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه بجريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة

(١) ر . أ يضاق ٥ الصادر في ١١ يولي ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتأدين على الإجماع

الباب السابع

(في الأحكام المعلق تنفيذها على شرط)

٥٢ - كل حكم صادر في مواد الجنح ماعدا مانص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الإيقاف مطلقا على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم

٥٣ - يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فإنه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه أما إذا ارتكب المحكوم عليه جنائية أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الأول واجب التنفيذ حتما ولا تدخل العقوبة الأولى في الثانية

٥٤ - يجب على القاضى بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الأولى بتمامها بدون إدخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للعود تتوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

الباب الثامن

(أسباب الإباحة وموانع العقاب)

٥٥ - لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة

٥٦ - لا عقاب على من ارتكب جريمة أبلغته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى

٥٧ - لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكابه الفعل

إما لجنون أو عاهة في العقل

وإما لغيوبة ناشئة عن عقاير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها

٥٨ - لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه

ثانياً - إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة

الباب التاسع (المجرمون الأحداث)

٥٩ - لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة

٦٠ - إذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا

وإذا ارتكب جنائية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين

٦١ - إذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وارتكب أى جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة فى مسائل الجنائيات أن يقرر :

إما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه إذا التزم الوالدان أو الوصى فى الجلسة كتابة بحسن سيره فى المستقبل

وإما تأديبه تأديبا جسمانيا إن كان غلاما

وكذلك يجوز له فى مسائل الجنح والجنائيات أن يقرر إرسال المجرم إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له فى هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه تأديبا جسمانيا إن كان غلاما

٦٢ - بترتب على التزام الوالدين أو الوصى طبقاً للمادة السابقة ما يأتي:
إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً

وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنينه مصرى إن كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنينيه مصريين إن كانت جنحة أو جناية

٦٣ - يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات ولا عن أربع وعشرين في الجنح والجنائيات

٦٤ - لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنائيات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ويجوز في هذه الحالة تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين إلى خمس سنين

والمجرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لا يجوز في أى حال من الأحوال إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر

٦٥ - لا تسرى أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالغود على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة

- ٢٦ - لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفى هذه الحالة يجب على القاضى ان يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرافة إن وجدت فإن كانت تلك العقوبة هى الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لاتتقص عن عشر سنين وإن كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن ٢٧ - إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه

الباب العاشر (حق العفو)

- ٢٨ - للجناب الخديوى أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو إبدالها بأخف منها بعد أخذ رأى ناظر الحقانية ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأى مجلس النظار
- ٢٩ - إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين
- والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الخمران من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرة الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون وهذا كله إذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالمصاحبة العمومية
وبيان عقوباتها

الباب الأول

(في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج)

٧٠ - يعاقب بالإعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها

٧١ - كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالإعدام ولو لم ينشأ عن فعله محاربة

٧٢ - وكذلك يعاقب بالإعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضى الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطات عسكرية أو موانى أو مخازن أو ترسافات أو سفنا مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بعساكر أو قود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو إزدياد قوته عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهين صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأى وسيلة أخرى

٧٣ - إذا كانت المراسلة مع بعض زعایا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جنایة من الجنایات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضرّة لأحدى حالى الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهديها يعاقب فاعليها السجن

٧٤ - يعاقب بالإعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأمورى الحكومة أو غيرهما أودع اليه سر مخبرة أو إرسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاه بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك

٧٥ - وكذلك يعاقب بالإعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأمورى الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانى فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لمأموريه وأما اذا سلمها بدون إذن الحكومة الى مأمورى دولة أجنبية بمعاهدة للحكومة أو ملتزمة الحيادة فيعاقب بالسجن

٧٦ - كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة

الباب الثاني

(في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل)

٧٧ - كل من حرّض بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالإعدام سواء تم المقصود من ذلك التحريض أو ظهرت بعض مبادئه فإن لم يتم المقصود منه يحكم على المحرض بالأشغال الشاقة المؤقتة

٧٨ - الإغراء الذي يقصد به تحريض سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضا أو على تخريب جهة أو أكثر أو على قتل أو نهب سكانها يعاقب فاعله بالإعدام إذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مبادئه

٧٩ - إذا حصلت إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبية أو شرع فيها فمن كان منهم مديرا لتلك العصبية أو محرّضا لها يحكم عليه بالإعدام أيا كان المحل الذي قبض عليه فيه وأما باقي الأشخاص المعتصبين فمن قبض عليه منهم في محل الواقعة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

٨٠ - إذا تحزب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا ألحقوا هذا التحزب بأفعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تقيم ماصمموا عليه ولولم يترتب على ذلك حصول مقصودهم وأما إذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الأفعال بل حصل مجرد التصميم والانفاق على فعل

الجناية فيعاقب المتحزون بالسجن وأما إذا دعا شخص أحدا إلى التحزب على فعل إحدى الجنايات المذكورة في المواد السابقة ولم يجبه المدعو إلى ذلك عوقب الداعى بالحبس

٨١ - يعاقب بالإعدام كل من قلد نفسه مع قصد سئ قيادة فرقة أو جيش من العساكر أو دوتما أو سفينة حربية أو محل حصين أو نقطة عسكرية أو مينا أو مدينة بدون مأورية من الحكومة أو سبب مقبول وكذا يعاقب بالإعدام كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر الحكومة وكل ضابط أبقى عساكره مجتمعة دون سبب مقبول بعد صدور أمر الحكومة له بإطلاقهم من الخدمة

٨٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص مرخص له بالتصرف في عساكر الجيش أو عساكر الضبط والربط فطلب منهم أو أمرهم بعدم جمع العساكر اللازم جمعهم بحسب أمر الحكومة أما إذا ترتب على أمره أو طلبه حصول مقصوده بمعنى أنه امتنع تنفيذ أوامر الحكومة بناء على امتثال العساكر أمره الغير الجائز قانونا فيعاقب بالإعدام وأما من دونه من رؤساء العساكر الذين امتثلوا تلك الأوامر المخالفة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة

٨٣ - كل من أحرق أو نحرى عمدا وبسوء قصد مبانى أو مخازن مهمات أو نحو ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

٨٤ - كل من قلد نفسه رياسة عصبة حاملة للسلاح أو كان موظفا بإحدى وظائفها يعاقب بالاعدام سواء كان قصده من ذلك الاعتصاب اغتصاب أو نهب أراضي الحكومة أو أملاكها أو قودها أو عقارات مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بقمع المرتكبين لمثل تلك الجنايات وأما الأشخاص المعتصبون الذين لم تكن لهم رياسة ولا وظيفة في تلك العصبة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة

٨٥ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة في المأدة السابقة أو شكلها أو أعطاها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بمؤنات أو تخاير بأي كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها مع سوء القصد وكذلك كل من أعطاها مساكن أو محلات يكون أو يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم

٨٦ - لا يحكم بعقوبة مما على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رياسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الأحكام الملكية أو الجهادية أو بعده إذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدونه مقاومة وبجردا عن السلاح وإنما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون لارتكبه وحده من الجنايات

٨٧ - يعفى من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عمن أجدى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل يبحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها فى البحث والتفتيش

٨٨ - كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنة أو بغرامة لاتزيد عن عشرين جنينها مصرى

الباب الثالث (فى الرشوة)

٨٩ - يعد مرتشيا كل موظف عمومى قبل وعدا من آخر بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق

٩٠ - المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظيفتهم والخبرون والمحكون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين

٩١ - تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التى تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثن أزيد من قيمته أو من شرائه بثن نقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشى والمأمور المرتشى

٩٢ - يعدّ أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره للموظف أو لأى انسان آخر عينه لذلك

٩٣ - من رشا موظفا والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعفى من العقوبة الراشى أو المتوسط اذا أخبر الحكومة بالجرية أو اعترف بها

٩٤ - يعد مثل الراشى ويعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة السابقة من يستعمل طرق الإكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته

٩٥ - كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالميلين فى المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر فى المادة ٩٣ إذا لم يتوسط بسعيه فى الحصول على الرشوة

٩٦ - من شرع فى إعطاء رشوة ولم تقبل منه أو فى الإكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

الباب الرابع

(في اختلاس الاموال الأميرية وفي الغدر)

٩٧ - كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شئ من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شئاً من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلاً عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن

٩٨ - كل من يكلف بشراء شئ أو يبعه أو يصنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشئ أو يبعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضاً عليه بالعزل إن كان موظفاً عمومياً

٩٩ - أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مروضين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزمو الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم إذا أخذوا فى حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى :

رؤساء المصالح والمتزمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون
المرؤسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا
برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مسلوية لها

١٠٠ - كل موظف في الوظائف العمومية حجز كل أو بعض
ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بمحل توظيفه
من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا
استخدم هؤلاء العملة بنقرة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها
على الحكومة ويحكم عليه في الحالتين برد ما أخذ لمستحقته وبغرامة
مساوية له

١٠١ - كل موظف عمومي لم يستوف استخدام كامل الخدمة
المعينين للأمرية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع صرقات من نقص
منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به
ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة
يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها
سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته
الخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

١٠٢ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية يتنفع من
الأشغال المخالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة
أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير أمرية بشراء

أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٠٣ - كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت تقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع

١٠٤ - كل موظف عمومي أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للعساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل

الباب الخامس

(في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها)

١٠٥ - كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضرار به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

١٠٦ - كل قاض امتنع بناء على الأسباب المذكورة آتفا عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل

١٠٧ - إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنينها مصرى

ويعدّ ممتنعا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بآى وجه آخر

١٠٨ - كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانونا أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس

١٠٩ - كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع إلزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور

الباب السادس

(في الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس)

١١٠ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لجله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر وإذا مات المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا

١١١ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالعزل

١١٢ - إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضاه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

١١٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

١١٤ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولا قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ماذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا عن رد الشيء المغتصب أو قيمته إن لم يوجد عينا

١١٥ - من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية أشخاصا سخرة في أعمال غير مأمورة به الحكومة من الأعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الاعمال التي اضطر الحال إليها لنفع الأهالي يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بدفع الأجرة المستحقة لمن كلف بتلك الأعمال بغير حق

١١٦ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدي في حال نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بدون ثمن أو ثمن بخس ما كولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم بردّ ثمن الأشياء المأخوذة المستحقين

الباب السابع

(في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره)

١١٧ - من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا فإذا وقعت الإهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

١١٨ - كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

١١٩ - وإذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

إذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس

الباب الثامن

(في هرب المحبوسين وإخفاء الجائنين)

١٢٠ - كل إنسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات مصرية

إذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن أو كان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية

وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريرة أخرى

١٢١ - كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب بإهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية إذا كان المقبوض عليه الذي هرب محكوما عليه بعقوبة جناية أو متهما بجناية وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرية

١٢٢ - كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله ومساعدته على هربه أو تسهيله له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالإعدام تكون العقوبة
الأشغال الشاقة المؤقتة

وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان
متهما بجريمة عقوبتها بالإعدام تكون العقوبة السجن
وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس

١٢٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على
إنسان ويهمل في الاجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار
من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب
الأحوال المبينة فيها

١٢٤ - كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه
أو سهله له في غير الأحوال السالفة يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال
الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع فإذا كان محكوما عليه
بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها بالإعدام
تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع وأما في الأحوال
الأخرى فتكون العقوبة الحبس

١٢٥ - كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على
الهرب يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع

١٢٦ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فتر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع وإذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس

وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده

١٢٦ مكررة (ق ١٢ في ٨ يونيو ١٩١٢) - كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإيواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين
وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني

١٢٧ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها مصرى ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية

الباب التاسع

(في فك الاختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة)

١٢٨ - إذا صار فك ختم من الاختام الموضوعة لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لإهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى إن كان هناك حراس

١٢٩ - إذا كانت الأختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم في جناية أو لمحكوم عليه في جناية يعاقب الحارس الذي وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

١٣٠ - كل من فك ختما من الأختام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع

١٣١ - إذا كانت الأختام التي صار فكها موضوعة لأمر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا وإن كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة

١٣٢ - إذا سرق أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسامة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصريا

١٣٣ - وأما من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس فإن كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع

- ١٣٤ - إذا حصل فك الأختام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع إكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة مؤقتا
- ١٣٥ - كل من أخفى من موظفى الحكومة أو البوستان أو مأموريها أو فتح مكتوبا من المكاتب المسلمة للبوستان أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنينا مصريا والعزل فى الحالين وكذلك كل من أخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافا من التلغرافات المسلمة إلى المصلحة المذكورة أو أفشاه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين

الباب العاشر

(فى اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها دون حق)

- ١٣٦ - كل من تداخل فى وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا

- ١٣٧ - كل من لبس حلالية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطابق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة أو تقلد بنشان من غير أن يكون حائزا له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا

الباب الحادى عشر

(فى الجناح المتعلقة بالاديان)

١٣٨ - يعاقب بالحبس مدّة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا :

أولا - كل من شوّش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد

ثانيا - كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مبانى معدّة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس

ثالثا - كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها

١٣٩ - يعاقب بتلك العقوبات على كل تعدّيع بإحدى الطرق المبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ على أحد الاديان التى تؤدّى شعائرها علنا ويقع تحت أحكام هذه المادة :

أولا - طبع أو نشر كتاب مقدّس فى نظر أهل دين من الاديان التى تؤدّى شعائرها علنا إذا حرّف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه

ثانيا - تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور

الباب الثاني عشر

(في إتلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء العمومية) .
 ١٤٠ - كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار
 المعدة للنفع العام أو للزينة وكل من قطع أو أتلف أشجارا مغروسة
 في صحون الجوامع أو في الشوارع أو في المنتزهات أو في الأسواق أو
 الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز
 خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم
 عليه بدفع قيمة ما أتلفه من تلك الأشياء

الباب الثالث عشر

(في تعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية وفي تعطيل النقل
 بواسطة السكك الحديدية)

١٤١ - كل من عطل المخبرات التلغرافية أو أتلف شيئا من
 آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع
 المخبرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا وفي حالة
 حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن
 سنتين مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض
 ١٤٢ - كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية
 بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الأسلاك
 أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
 عن سنتين مع عدم الإخلال بإلزامه بالتعويض عن الخسارة

١٤٣ - كل من أتلف في زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الإجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع الخبابرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات آحاد الناس وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن إلزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

١٤٤ - تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية

١٤٥ - كل من عطل عمدا سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال إشارات كاذبة أو إلقاء أشياء أيا كانت على الخط أو إحداث خلل فى القضبان وحواملها أو نزع الخواير أو مسامير التثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

١٤٦ - إذا نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أما إذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة

١٤٧ - كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه إلقاء الأشخاص الذين به فى الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس

الباب الرابع عشر

(في الجُنْح والجُنَايَات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها)

١٤٨ - كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جنحة أو جناية وترتب على إغرائه وقوع تلك الجنحة أو الجناية بالفعل بعد مشاركته في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الإغراء واقعاً بإيحاء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو حفل عمومي أو كان بكتابة أو مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كانت التحريض بواسطة إعلانات ملصقة على الخيطان أو غير ملصقة ومعرضة لتنظر العامة

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في فعل الجناية فيحكم بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون

١٤٩ - كل من جرض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الخرق أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عنها في المباحث السابقة ولم يترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالحبس

١٥٠ - كل من تطاول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الخضر الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة

بإشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو إلباعة في أى محل يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥١ - من حرض الناس بإحدى الطرق المبينة آنفاً على كراهة الحكومة الخديوية وبفضها أو على الازدراء بها بجزائره أيضاً الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥٢ - كل من حرض العسكرية بإحدى الطرق المتفق عليها ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٥٣ - كل من سعى بإحدى الطرق المتفق عليها ذكرها في تكدير السلم العمومي بتعريضه غيره على بغض طائفة أو جماعة أو طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

١٥٤ - من حرض غيره بإحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الاقياد للقوانين أو حسن أمراء من الأمور التي تعدّ جنائية أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

١٥٥ - كل من انتهك بواسطة إحدى الطرق المبينة آنفاً حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

١٥٦ - كل من عاب في حق ذات ولي الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري.

١٥٧ - كل من عاب في حق أحد ملوك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الأجنبية بواسطة إحدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري.

١٥٨ - كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصرية.

١٥٩ - يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو افترى عليه أو سبه بإحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته.

١٦٠ - يحازى بتلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة إهانة في حق إحدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الإدارة العمومية.

١٦١ - يحازى بتلك العقوبات أيضا كل من تصدى بواسطة إحدى الطرق السابق ذكرها إلى سب وكلاء الدول السيناسيين أو القناصل الجنرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الافتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم.

١٦٢ - من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الأخبار أو الأوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومي

١٦٣ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) - كل من تصدى بإحدى الطرق المذكورة آنفا إلى نشر ما جرى في الدعاوى التي لم يجوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها أو ما جرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد إعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنيه مصري

١٦٤ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) - إذا ظهر أن في نشر المرافعة القضائية ضررا بالنظام العام نظرا لنوع الجريمة المقامة لأجلها الدعوى جاز للمحكمة أن تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصري

١٦٥ (ق ٢٨ في ٢٦ يونيه ١٩١٠) - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم استثنائية كانت أو ابتدائية

١٦٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية كل من نشر بإحدى الطرق المتتمة ذكرها إعلانات يريد بها جمع إعانة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جناية أو جنحة

١٦٦ مكررة (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) - يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتي ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجناية أو اللجنة على حسب الترتيب الآتي :
المديرون أو ملتزمو الطبع مهما كانت حرقهم أو الاسم الذي يتسمون به

فإن تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالمؤثفون
فإن تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع
فإن تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالبايعون أو الموزعون أو اللاصقون
وهذا كله مع عدم الإخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك إن كان لها وجه

١٦٧ - إذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جنائية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والإعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والألواح والأحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الأمر بإزالة أو إعدام كل أو بعض الأشياء التي ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضا إصدار أمر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة أو أكثر وإصافه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وإن تأخرت عن ذلك حكم بالغائبة

١٦٨ - الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما إلغاء الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها وفضلا عن الحكم بإلغاء الجريدة أو الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا على قفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجنائية الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع

الأولى يسوغ في هذه الحالة إصدار أمر في الحكم الثانى الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر

وإن تكرر منه ذلك ثالث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر

ويجوز أيضا إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر إذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المضرة بأمن الحكومة لم يترتب على ذلك التحريض فعل الجنائية أو كان صادرا بسبب الطعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن في حقها

وفي حالة صدور حكم ثالث أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجنائية أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز إصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقفل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا إذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع

١٦٩ - إذا ألقى أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومی مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

الباب الخامس عشر

(في المسكوكات الزیوف والمزورة)

١٧٠ - من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيرها شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في تزويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في إدخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

١٧١ - إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع

١٧٢ - الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها

١٧٣ - الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور

الباب السادس عشر

(في التزوير)

١٧٤ - يعاقب بالأشغال المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو تزويرها وهذه الأشياء هي :

فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة

ختم الحكومة أو ولى الأمر

أختام أو تمغيات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة

ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة

أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أنصر صادرة من
خزينة الحكومة أو فروعها

أوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانونا
تمغات الذهب أو الفضة

١٧٥ - يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام
الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة
العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أحد
الناس

١٧٦ - يعاقب بالحبس كل من قلد ختما أو تمغة أو علامة
لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو
أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة
مع علمه بتقليدها

١٧٧ - كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التمغات
أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها
استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من
إدارات الأهلالي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٧٨ - الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد
السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل

تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الاخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

١٧٩ - كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية سواء كان ذلك بوضع إمضات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الأختام أو الإمضات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

١٨٠ - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين

١٨١ - يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

١٨٢ - من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر

١٨٣ - كل شخص ارتكب تزويرا في محركات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل

١٨٤ - كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصله على الورقة المشتعلة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

١٨٥ - كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة وزور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

١٨٦ - كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة بمدة للإيجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس الأجرة يوميا قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

١٨٧ - كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم منزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا فضلا عن عزله

١٨٨ - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس

١٨٩ - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الإعفاء من أى خدمة عمومية بسبب التزجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري وأما إذا سيق إلى ذلك بالوعد له بشئ ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التي تستوجبها جنائيتهم

١٩٠ - العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم الى المحاكم

١٩١ - لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و ٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عنه في قوانين عقوبات خصوصية

الباب السابع عشر

(الاتجار في الأشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات)

١٩٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حملها في الطرق بيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك ما لم ينص قانونا عن عقوبة أخرى

١٩٣ - يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو توزيع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة

الكتاب الثالث

في الجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس

الباب الأول

(في القتل والحرق والضرب)

١٩٤ - كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار على ذلك أو التردد يعاقب بالإعدام

١٩٥ - الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط

١٩٦ - التردد هو تريض الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه

١٩٧ - من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام

١٩٨ - من قتل نفسا عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد
يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت
بها أو تلتها جناية أخرى وأما إذا كان القصد منها التآهب لفعل جنحة
أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على
الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة
١٩٩ - المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله
بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة

٢٠٠ - كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة
ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة
أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد
فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٠١ - من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن
يؤذي بها يعاقب بالسجن بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠
٢٠٢ - من قتل نفسا خطأ أو تسبب في قتلها بغیر قصد ولا
تعتمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن
إهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة وتباعد
اللوائح يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين
جنيها مصريا

٢٠٣ - كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٠٤ - كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد وترصد فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين

٢٠٥ - كل من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس

٢٠٦ - إذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فإن كانت صادرة عن سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

٢٠٧ - إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتى ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والإيذاء فتكون العقوبة الحبس

٢٠٨ - كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

٢٠٩ - لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعمال حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بيئت في المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها

٢١٠ - حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص إلا فى الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها فى هذا القانون

وحق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح استعمال القوة اللازمة لود كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا المكتاب وفى المادة ٣٤٠ فقرة أولى والمادة ٣٤٢ فقرة أولى وثالثة

- ٢١١ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال السلطة العمومية
- ٢١٢ - لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول
- ٢١٣ - حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :
- أولا - فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة
- ثانيا - إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة
- ثالثا - اختطاف إنسان
- ٢١٤ - حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :
- أولا - فعل من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من هذا الكتاب
- ثانيا - سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات
- ثالثا - الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته
- رابعا - فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة

٢١٥ - لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أشياء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا لإحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جناية أن يعدّه معذورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون

٢١٦ - فى جميع الأحوال المبيّنة فى هذا الباب التى تقضى فيها الشريعة الغراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة فى هذا القانون

الباب الثانى

(فى الحريق عمدا)

٢١٧ - كل من وضع عمدا نارا فى مبان كائنة فى المدن أو الضواحي أو القرى أو فى عمارات كائنة خارج سور ماذكر أو فى سفن أو مرآكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم فى أى محل مسكون أو معدّ للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبدا ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا فى عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك

٢١٨ - كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات رى أو في غابات أو أبحاث أو في مزارع غير محصورة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤقتا إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له

٢١٩ - من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكيها

٢٢٠ - من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقيا بالغيط أو تقل إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكا له أما إذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكيها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٢١ - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك

٢٢٢ - وفي جميع الأحوال المذكورة إذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا في الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالإعدام

٢٢٣ - كل من استعمل مادة مفرقة في الأحوال المبيته في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة

الباب الثالث

(في إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشرطة أو الجواهر
المغشوشة المضرة بالصحة)

٢٢٤ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

٢٢٥ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى باعطائها ادوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان رضاه أم لا يعاقب بالحبس

٢٢٦ - المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها

٢٢٧ - إذا كان المسقط طبيبا أو جراحا أو صيدليا يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الإسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الأحوال

٢٢٨ - كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل يعاقب طبقا لأحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامة مانشأ عن الجريمة ووجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده

٢٢٩ - كل من غش أشربة أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

الباب الرابع

(في هتك العرض وإفساد الأخلاق)

٢٣٠ - من واقع أنى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تهدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة

(قانون العقوبات)

٢٣١ - كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة

٢٣٢ - كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغیر قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة

٢٣٣ - كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمان عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو إناثا أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس

٢٣٤ - إذا كان تحريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعا ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى سبع

٢٣٥ - لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالميلين في المادة ٢٣٩ لا تسمع دعواه عليها

٢٣٦ - المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاه معاشرتها له كما كانت

٢٣٧ - ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

٢٣٨ - الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم

٢٣٩ - كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

٢٤٠ - كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية

٢٤١ - يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية

الباب الخامس

(فى القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق
وفى سرقة الأطفال وخطف البنات)

٢٤٢ - كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون
أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها
القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة
لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

٢٤٣ - يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل
شخص أعار محلا للحبس أو المحجز غير الجائزين مع علمه بذلك

٢٤٤ - إذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢ من
شخص تزيا دون حق بزي مستخدمى الحكومة أو أتصرف بصفة كاذبة
أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن
ويحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على
شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية

٢٤٥ - كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه
أو أبله بآخر أو عزاه زورا إلى غير والدته يعاقب بالحبس فإن لم يثبت
أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة
لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا

أما إذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهاً

٢٤٦ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً مصرياً كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه

٢٤٧ - كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

٢٤٨ - إذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالي كالمين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرم عمداً فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً

٢٤٩ - كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمر بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

٢٥٠ - كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فإن كان المخطوف أنثى يعاقب الخاطف بالأشغال الشاقة المؤقتة

٢٥١ - كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع أما إذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر

٢٥٢ - كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنثى يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٥٣ - إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة

الباب السادس

(في شهادة الزور واليمين الكاذبة)

٢٥٤ - كل من شهد زورا لمتهم في جنائية أو عليه يعاقب بالحبس

٢٥٥ - ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الإعدام ونفذت عليه فيحكم بالإعدام أيضا على من شهد عليه زورا

٢٥٦ - كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا

٢٥٧ - كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

٢٥٨ - إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور إن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة

٢٥٩ - من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة

٢٦٠ - من ألزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

الباب السابع

(في القذف والسب وإفشاء الأسرار)

٢٦١ - يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه

ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

٢٦٢ - يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا إذا كان ما قذف به جنائية أو جنحة وأما في الأحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنيها مصريا .

٢٦٣ - لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعاله .

٢٦٤ - وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الاخبار المذكور ولم يتم دعوى بما أخبر به .

٢٦٥ - كل سب غير مشتمل على إسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على إسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأى كيفية كانت من الأحوال المبينة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ إذا اقتضى الحال ذلك .

٢٦٦ - أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على ما يختص باقتراء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاها أو تحريرا فإن هذا الاقتراء لا يستوجب إلا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية

(ق ٢٨ في ١٦ يونيو ١٩١٠) يجرى أيضا تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ إلى ٢٦٥ السابقة

٢٦٧ - كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو خيهم مودعا إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أثنى عليه فأفشاه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

الباب الثامن (في السرقة وفي الاغتصاب)

- ٢٦٨ - كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق
- ٢٦٩ - لا يحكم بعقوبة ثا على من يرتكب سرقة لاضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعها
- ٢٧٠ - يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :
- الأول - أن تكون هذه السرقة حصلت ليلاً
- الثاني - أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر
- الثالث - أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة
- الرابع - أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو مبتزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة الترنى بزى أحد الضباط أو موظف عمومى أو إبراز أمر مزور مدعى صدورهِ من طرف الحكومة
- الخامس - أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الإكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم

٢٧١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة
ياكراه فإذا ترك الإكراه أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة

٢٧٢ - يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية
بالأشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

أولا - إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على
الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ

ثانيا - إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه

ثالثا - إذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حاملا سلاحا
وكان ذلك ليلا أو ياكراه أو تهديد باستعمال السلاح

٢٧٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي
تحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا
ظاهرا أو مخبأ

٢٧٤ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولا - على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد
للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة

ثانيا - على السرقات التي تحصل في مكان مسور بحائط أو سياج
من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر
من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة

ثالثا - على السرقات التي تحصل بكثرة الأختام المنصوص عليه
في الباب التاسع من الكتاب الثاني

رابعا - على السرقات التي تحصل ليلا

خامسا - على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر

سادسا - على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملا
سلاحا ظاهرا أو مخبأ

سابعا - على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة لإضرار
بخدمتهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل
أو حوانيت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة

ثامنا - على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء
في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أي إنسان آخر مكلف
بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفتهم
السابقة

٢٧٥ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على
السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها

٢٧٦ - ويجوز إبدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين
السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنهين مصريين إذا كان المسروق غلالا
أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد
عن خمسة وعشرين قرشا مصريا

٢٧٧ - المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر

٢٧٨ - يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

٢٧٩ - كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة

٢٨٠ - اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالهما

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة

٢٨١ - كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة مما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين

أما إذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل

٢٨٢ - كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

٢٨٣ - كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغاً من النقود أو أى شئ آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع فى ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٢٨٤ (ق ٢٨ فى ١٦ يونيه ١٩١٠) - كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن ويعاقب بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر

وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا

ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيناً مصرياً

الباب التاسع (في التفالس)

٢٨٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا أخفى دقائره أو أعدمها أو غيرها

ثانياً - إذا اختلس أو خبأ جزءاً من ماله لإضراراً بدائنيه

ثالثاً - إذا اعترف أو جعل نفسه مدنياً بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن إقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع

٢٨٦ - يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس

٢٨٧ - يعلم متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر ويجب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص بالتاجر الذي يكون في إحدى الأحوال الآتية :

أولاً - إذا رأى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة

ثانياً - إذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال التيسير المحض أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع

ثالثا - إذا اشترى بضائع ليبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر إشهار إفلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى بما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر إشهار إفلاسه

رابعا - إذا حصل على الصلح بطريق التدليس

٢٨٨ - يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون في إحدى الأحوال الآتية :

أولا - عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم إجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو إذا كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

ثانيا - عدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقا للمادة ١٩٩ أو شوبت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠

ثالثا - عدم توجهه بشخصه إلى مأمور التفليسة عند عدم وجود الأعذار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات

رابعا - تأديته عمدا بعد توقف الدفع مطلوب أحد دائئيه أو تمييزه إضرارا ببقائى المزماء أو إذا منحه له بمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح

خامسا - إذا حكم بإفلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق

٢٨٩ - إذا أفلسست شركة مساهمة او شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديريها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بإعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحا وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المخصص لهم به في عقد الشركة

٢٩٠ - ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الادارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير:

أولا - إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون

ثانيا - إذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون

ثالثا - إذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة - أو صادقوا عليها

٢٩١ - يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين
 ٢٩٢ - يعاقب الأشخاص الآتى بيانهم فيما عدا أحوال
 الاشتراك المبينة قانونا بالحبس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى
 أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

أولاً - كل شخص سرق أو أخفى أو خبا كل أو بعض أموال
 المفلس من المقتولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس
 أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين فى درجة الفروع والأصول
 ثانيا - من لا يكونون من الدائنين ويشتركون فى مداولات الصلح
 بطريق الغش أو يقدّمون ويثبتون بطريق الغش فى تفليسة سندات
 ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم

ثالثاً - الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش
 أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية فى نظير إعطاء
 صوته فى مداولات الصلح أو التفليسة أو الوعد بإعطائه أو يعقدون
 مشاركة خصوصية لتفجهم وإضراراً بباقى الغرماء

رابعا - وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيأ أثناء تأدية وظيفتهم
 ويحكم القاضى أيضاً ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده إلى الغرماء
 وفى التعويضات التى تطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو فى حالة
 الحكم بالبراءة .

الباب العاشر

(فى النصب وخيانة الأمانة)

٢٩٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان بذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث لأمل بمحصل ربح وهمى أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال قواياهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وإما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه وإما باتخاذ باسم كاذب أو صفة غير صحيحة أما من شرع فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا غيره ويجوز جعل الجاني فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

٢٩٤ - كل من اتهمز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه إضرار به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شئ من المقتولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من

السندات الملتزمة بالتسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع

٢٩٤ مكررة (ق ١٢ فى ٨ يونيه ١٩١٢) - كل من أتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقودا بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات

فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط

وكل من اعتاد على إقراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة

٢٩٥ - كل من اتهم على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض تخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو محالة أو غير ذلك من السندات والتسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لخمس صاحب الإمضاء أو الختم أو لواله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرى وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعد مزورا ويعاقب يعقوبة التزوير

٢٩٦ - كل من اختلس أو استعمل أو بذل مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك لإضراراً بالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويحوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

٢٩٧ - يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على أشيائه المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها

٢٩٨ - كل من قدم أو سلم للحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة قائم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً مصرياً

الباب الحادى عشر

(فى تعطيل المزايدات وفى الغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية)

٢٩٩ - كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقاً بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شئ أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠٠ - الأشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو مفتراة أو بإعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٠١ - يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة إذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر الخوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية

٣٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شئ من المواد الذهبية أو الفضية أو في جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو في جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٢٩ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شئ من الأشربة والجواهر أو الغلة وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغش

في مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس منقورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التسليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالنقطة

٣٠٣ - يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتاباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لتولفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شئ أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة

٣٠٤ - للمؤلفات أو الاشياء التي عملت تقليداً يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وكذلك من أدخل في القطر المصري اشياء من هذا القبيل عملت تقليداً في البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وأما من باع أو عرض للبيع كتاباً أو اشياء صاوغ عملها تقليداً وهو علم بجلالتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيه مصرياً

٣٠٥ - ويحكم أيضا بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو ألحانا موسيقية مختصة بمؤلفيها أو بمن تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح

٣٠٦ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليدا أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علنا بنفسه بألحان موسيقية أو حمل غيره على التفتى بها أو لعب ألعابا تاتيرية أو حمل غيره على اللعب بها إضرارا بمخترعيها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

الباب الثانى عشر

(فى ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف باللوتيرى)

٣٠٧ - كل من فتح محلا لألعاب القمار والنصيب وأعدّه لدخول الناس فيه يعاقب هو وصياف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضا لجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة التى توجد فى المحلات الجارى فيها الألعاب المذكورة

٣٠٨ - ويعاقب بهذه العقوبات أيضا كل من وضع للبيع شيئا فى النمرة المعروفة باللوتيرى بدون إذن الحكومة وتضبط أيضا لجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة فى النمرة

الباب الثالث عشر

(في التخريب والتعيب والإتلاف)

٣٠٩ - كل من كسر أو نحرى لغيره شياً من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عشش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً

٣١٠ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولاً - كل من قتل عمداً بدون مقتضى حيواناً من دواب الركوب أو الجحر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضربه ضرراً كبيراً

ثانياً - كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكاً من الأسماك الموجودة فى نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

وكل شذويع فى الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً

٣١١ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة لئلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع

٣١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمدا بدون مقتض أو سم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١ أو أضر به ضررا كبيرا

٣١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا من أتلغ كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن نقل أو أزال حدا أو علامات مجزولة حدا بين أملاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجعولة حدا لأملاك أو جهات مستغلة وإذا ارتكب شئ من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٣١٤ - كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة

٣١٥ - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المدباخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيان تبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سواريج في جهة من جهات البلدة أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بدفع غرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

٣١٦ - كل من هدم أو أتلف أو أتلف بأى طريقة كانت كلا أو بعضا من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التى ليست ملكا له وكان ذلك عمدا منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرى

ويحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أتلف أو هقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية

٣١٧ - كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة فى المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب عمدا فى فرقة آلة بخارية أو مرجل يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٣١٨ - كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى

٣١٩ - كل من أحرق أو أتلف عمدا بأى طريقة كانت شيئا من الدفاتر أو المضايط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الاميرية أو الكيبيالات أو الأوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التى يتسبب عن إتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٢٠ - كل نهب أو إتلاف شئ من البضائع أو الامتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصاية بالقوة الإجبارية يكون عقابه الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٣٢١ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولا - كل من قطع أو أتلف زردا غير محصود أو شجرا نابتا خلفة أو مغروسا أو غير ذلك من النبات

ثانيا - كل من أتلف غيطا مبنورا أو بث في غيط حشيشا أو نباتا مضرا

ثالثا - كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها ليميئتها وكل من أتلف طعمة في شجر

ويجوز جعل الجازين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

٣٢٢ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا ل سلاح تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

الباب الرابع عشر (في انتهاك حرمة ملك الغير)

٣٢٣ - كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقى فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

ولإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

٣٢٤ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقى فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا

٣٢٥ - يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مخفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه

٣٢٦ - وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسليق أو من شخص حامل لسلاح فتكون العقوبة الحبس

٣٢٧ - كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا أو بمزيج من هاتين العقوبتين

الكتاب الرابع في المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

- ٣٢٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرى :
أولاً - من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة
الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفراً أو بوضعه أو بتركه فيه مواد
أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للساكنين أو توجب مضايقته وكذا من
يغتصبه بأى كيفية كانت
ثانياً - من أهمل فى وضع مصباح على المواد أو الأشياء التى
وضعها أو تركها فى طريق عام أو على الحفر التى عملها فيه
ثالثاً - من يعرض بضائعه أو يبيعها فى المواضع الممنوع فيها ذلك
بأمر من البوليس أو فى غير الأوقات المعينة بمعرفته لذلك
رابعاً - من غسل فى طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل
أو بهائم معدة للجر أو للحمل أو للركوب
خامساً - من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه
ولم يحتط لمروور الناس بوضعه ممراً أو اتخاذه أى وسيلة أخرى

٣٢٩ - قالعو الاسنان أو بائعو العقاقير أو الدجالون والمشعوذون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصريا :
أولاً - من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه

ثانياً - من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المائزين إذا سقطت عليهم

ثالثاً - من ركض في الجملات المسكونة خيلاً أو دواب معتة للجر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها

رابعاً - من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيئاً من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الأشياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصادر أيضاً بلحائب الحكومة

٣٣١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً :

أولاً - من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار

ثانيا - من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفلقه

ثالثا - من حرش كلبا وإثبا على ماز أو مقتنيا أثره أو لم يرده عنه إذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر

٣٣٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :

أولا - من ألب بغير إذن سوار يخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن إلهابها فيها إلتلاف أو أخطار

ثانيا - من أطلق في داخل الممدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو علة نارية أو ألب فيها مواد أخرى مفرقة

٣٣٣ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام :

أولا - من حصل منه في الليل لفظ أو غاغة مما يكدر راحة السكان

ثانيا - من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٣٤ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

أولا - من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أساخا أو كساست أو مياها قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة

ثانيا - من وضع فى المـسـدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية

ثالثا - كل من مز من القصابين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثثها داخل المدن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المـسـارين

٣٣٥ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من ألقى فى النيل أو الترعر أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية

٣٣٦ - كل من وجد فى دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده فى الأسواق شئ من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة فى الأكل أو فى التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها

٣٣٧ - يجازى بهذه العقوبة أيضا :

أولا - كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو فى حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبها فى أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك

ثانيا - كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك
ثالثا - كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة فى هذا الخصوص

المخالفات المتعلقة بالآداب

٣٣٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع :

أولا - من اغتسل فى المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد فى طريق عمومى وهو بهذه الحالة

ثانيا - من وجد بحالة سكرين فى الطرق العمومية أو فى المحلات العمومية

ثالثا - من وجد فى الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بأشارات أو أقوال فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبة المقررة فى هذه المادة

رابعا - من أغرى الاطفال على الشحاذة فى الطرق العمومية أو فى المحلات العمومية

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى :

أولاً - من امتنع أو أهمل فى أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء فى حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية ولذا فى حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريرة أو خبيج عام أو فى حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائى

ثانياً - من نزع أو مزق عمداً الإعلانات المعلقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيهرها لا تقرأ

ثالثاً - من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة

المخالفات المتعلقة بالأماكن

٣٤٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً مصرى :

أولاً - من دخل فى أرض مهيأة للزراعة أو مبدورة فيها زرع أو محصول أو مزمناً بمفرده أو بيهائمه أو دوابه المعلقة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تتر منها وكان ذلك بغير حق

ثانياً - من رمى أحجاراً أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مباني أو محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر

ثالثا - من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو ترحم مجارى تلك المياه .

٣٤١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :

أولا - من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للنفعة العمومية أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذونا بذلك

ثانيا - من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الأبنية

ثالثا - من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعتدة لإضاءة الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها

٣٤٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع :

أولا - من تسبب عمدا في إتلاف شيء من متقولات الغير

ثانيا - من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو إهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح

ثالثا - من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترعى في أرض بها محصول أو في بستان

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ - من وجدت عنده بلاسبب قانونى موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعتمدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٤٤ - من ألقى بغير احتياط قاذورات على إنسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصرى

٣٤٥ - من ألقى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على إنسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى

٣٤٦ - يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيتها مصرى من ترك أولاده الحديث السن أو مجانين أو كوابين أو كوابين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات

٣٤٧ - يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا

أولا - من ابتدر إنسانا بسب غير على أو غير مشتمل على إسناد عيب أو أمر معين

ثانيا - من وقعت منه مشاجرة أو تعدّ وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

٣٤٨ - من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما إنزائها إليها .

فإذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا

فہرست جانی

فهرست هجائی

(١)

إباحة (ر . أسباب الإباحة)

اتصاف بصفة كاذبة (ر . اختلاس الألقاب والوظائف)

اتفاقات جنائية - ٤٧ مكررة

إتلاف وإضرار وتخريب وتعييب (ر . أيضا حريق . نهب)

آثار - ١٤٠

أرض متزرعة - ٣٢٠ - ٣٢٢ و ٣٤٠ فقرة أولى و ٣٤٢ فقرة ثالثة

أشياء مخصصة للعبادة - ١٣٨

إعلانات ملصقة بأمر الحكومة - ٣٣٩ فقرة ثانية

آلات بخارية - ٣١٧

آلات زراعية - ٣٠٩

أوراق تجارية الخ - ٣١٩

» وسندات خصوصية - ٣١٩

» » متعلقة بالحكومة - ١٣٣ و ١٣٤ و ٣١٩

بضائع الخ بواسطة عصابة وبالقوة الجبرية - ٣٢٠

جسور - ٣١٦ و ٣١٧

» تسبب عنه غرق - ٣١٤

تابع (١)

إتلاف وإضرار وتخريب وتعييب (تابع ماقبله)

حدود - ٣١٣ و ٣١٦ و ٣١٧

حيوانات بغير قصد - ٣٤٢ فقرة ثانية

» عمدا - ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢

زرائب المواشى - ٣٠٩

سبل المواصلات - ٣١٦ و ٣١٧

سفن - ٣١٦ و ٣١٧

سمك : تسميمه - ٣١٠ و ٣١١

سياج وحدود - ٣١٣

صفائح أونمر أو ألواح موضوعة على الشوارع أو الأبنية - ٣٤١
فقرة ثانية

شجر وزرع - ٣٢١

» مغروس بالشوارع الخ - ١٤٠

عشش الخفراء - ٣٠٩

علامات جيودوزية أو طبوغرافية الخ - ٣١٦ و ٣١٧

مبانى - ٣١٦ و ٣١٧

» معدة للعبادة - ١٣٨ فقرة ثانية

» » للنفع العام - ١٤٠

» من أملاك الحكومة - ٨٣

تابع (١)

إتلاف وإضرار وتخريب وتعييب (تابع ما قبله)

مجارى مياه ٣١٦ و ٣١٧

محصولات - ٣٢٠ و ٣٢١ فقرة أولى و ٣٢٢ و ٣٤٠ فقرة

أولى و ٣٤٢ فقرة ثالثة

محلات مخصصة للنفعة العمومية بنزع خضرتها أو أحجارها الخ -

٣٤١ فقرة أولى

منقولات الغير - ٣٤٢ فقرة أولى

نور الطرق العمومية - ٣٤١ فقرة ثالثة

آثار (إتلافها) - ١٤٠

إثبات

الأمور المقتذوف بها - ٢٦١

الاشتراك فى الزنا - ٢٣٨

حسن نية الموظف المرتكب لفعل - ٥٨

إجهاض

إسقاط عمدا بضرب أو نحوه - ٢٢٤

إسقاط باعطاء أو استعمال أدوية أو وسائل أخرى - ٢٢٥ و ٢٢٧

رضا المرأة بالإسقاط - ٢٢٥ و ٢٢٦

شروع فى إسقاط - ٢٢٧

مسؤولية الطبيب المسقط الخ - ٢٢٧

تابع (١)

احتكار بضائع - ٣٠٠ و ٣٠١

احتيال على قاصر - ٢٩٤

أحكام معلق تنفيذها على شرط - ٥٢ - ٥٤

إخبار بأمر كاذب

أحكامه - ٢٦٤

عقوبته - ٢٦٢

أخبار كاذبة

مقصود بها احتكار شئ - ٣٠٠ و ٣٠١

مقصود بها تكدير السلم العام - ١٦٢

أختام (ر ختم . فك أختام)

اختراعات ومؤلفات

تقليدها بواسطة الطبع أو الصنع - ٣٠٣ و ٣٠٤

اختصاص الحاكم الاهلية - ١

اختلاس

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ - ٢٩٦

اختلاس أشياء محجوز عليها - ٢٩٧

تابع (١)

اختلاس (تابع ماقبل)

اختلاس أموال أميرية :

إذا كان المختلس أميناً عليها - ٩٧

» » » مأموراً للحصول الخ - ٩٧

» » » موظفاً - ١٠٣

» » » فحجز من أجور العملة - ١٠٠

» » » » » أجور عملة لم يشغلهم - ١٠١

اختلاس في حالة التفالس - ٢٨٥ و ٢٨٩

اختلاس الألقاب والوظائف الخ

اتصاف بصفة كاذبة أو بزى موظف للقبض على شخص بدون

وجه حق - ٢٤٤

دراخل في وظيفة عمومية بدون صفة أو إذن - ١٣٦

تزى بزى موظف لارتكاب سرقة - ٢٧٠ فقرة رابعة

لبس كسوة رسمية أو تقلد نيشان بدون حق - ١٣٧

اختلاس وكلاء الدائنين - ٢٩٢

اخفاء

أشياء مسروقة - ٢٧٩

أموال المفلس - ٢٩٢

بضائع ممنوع دخولها - ١٩٢

تابع (١)

اخفاء (تابع ما قبله)

جاسوس - ٧٦

جثة قتيل - ٢٠٣

طفل حديث الولادة - ٢٤٥

فأر من الخدمة العسكرية - ١٢٧

متهم أو مقبوض عليه الخ - ١٢٦

آداب : الجرائم المتعلقة بها

انتهاك حرمة الآداب بواسطة الصحف الخ - ١٥٥

تعريض الشبان على الفجور - ٢٣٣ و ٢٣٤

تعريض المساةة على الفجور - ٣٣٨ فقرة ثلاثة

زنا الزوج - ٢٣٩

زنا الزوجة ٣٣٥ - ٢٣٨

» » وعذر زوجها في قتلها - ٢٠١

مخالفات متعلقة بالآداب - ٣٣٨

هتك عرض - ٢٣١ و ٢٣٢

» » بالإكراه - ٢٣٠

وجود بحالة منافية للآداب - ٣٣٨ فقرة أولى

إدارة أموال وأملاك المحكوم عليه - ٢٥

تابع (١)

أدوية (ر . مواد ضائرة)

أديان

انتهاك حرمة الأديان - ١٣٨

تشويش على إقامة الشعائر الدينية ١٣٨

تعذ على أحد الأديان - ١٣٩

قدح أحد رؤساء الديانات في الحكومة - ١٦٩

أسباب الإباحة

الأسباب الخاصة :

حق الدفاع الشرعى - ٢٠٩ - ٢١٥

الأسباب العامة :

أفعال الموظفين الاميريين - ٥٨

ارتكاب فعل عملا بحق - ٥٥

أسباب تخفيف العقاب (ر . أيضا ظروف مخففة)

الأسباب الخاصة :

تلبس بالزنا : قتل - ٢٠١

دفاع عن النفس - ٢١٥

الأسباب العامة :

حادثة السن - ٦٠ و ٦١ و ٦٥ و ٦٦

استجواب بالتعذيب (ر . تعذيب)

تابع (١)

استعمال في التزوير (ر . ٠ تزوير)

أسمار - تسبب في علوها أو انحطاطها - ٣٠٠ و ٣٠١

إسقاط (ر . ٠ إجهاض)

أسلحة (ر . ٠ سلاح)

اشتراك

أحكامه الخاصة :

اتفاقات جنائية - ٤٧ مكررة

إغراء بواسطة الصحف الخ - ١٤٨

تفالس بالتدليس - ٢٨٦

تفالس بالتقصير - ٢٩٢

جرائم الصحافة - ١٦٦ مكررة

زنا : عقوبته - ٢٣٧

زنا : إثباته - ٢٣٨

أحكامه العامة :

تعريفه - ٤٠ و ٤٨

عقوباته - ٤١ - ٤٤

أشخاص - المخالفات المتعلقة بهم :

إلقاء احمجار الخ - ٣٤٥

إلقاء قاذورات - ٣٤٤ و ٣٤٥

تابع (أ)

أشخاص - المخالفات المتعلقة بهم (تابع ما قبله)

ترك الأولاد يهيمون - ٣٤٦

ترك المجانين يهيمون - ٣٤٦

سب غير علفى - ٣٤٧ فقرة أولى

مشاجرة وإيذاء خفيف - ٣٤٧ فقرة ثانية

أشغال شاقة - ١٤ و ١٥

أشغال عمومية

اختلاس مرتبات العمال أو نحوها - ١٠٠ و ١٠١

انتفاع الموظف منها - ١٠٢

تسخير بدون حق - ١٠٠ و ١١٥

تعرض لمنعها - ٣١٨

أشياء محجوز عليها

اختلاس المالك الحارس لها - ٢٩٧

اختلاسها المعتبر فى حكم السرقة - ٢٨٠

أشياء مضبوطة

مصادرتها فى حالة الحكم بعقوبة - ٣٠

إصرار سابق

تعريفه - ١٩٥

تابع (١)

إضرار (ر . إتلاف الخ . حريق . نهب)
إعانة غير جائزة قانونا

الإعلان عنها في الصحف الخ - ١٦٦
إعدام

عقابه - ١٣

إعفاء من العقوبة (ر . موانع العقاب)

إعلانات

نزع أو تمزيق الإعلانات الملتصقة بأمر الحكومة الخ - ٣٣٩
فقرة ثانية

اغتيال بحالة منافية للحياء - ٣٣٨ فقرة أولى

اغتصاب (ر . أيضا اختلاس)

اغتصاب أرض بنقل حدودها الخ - ٣١٣

» الطرق العمومية - ٣٢٨

اغتصاب بالقوة

اغتصاب عقد أو سند الخ - ٢٨٢

» شئ ما - ٢٨٣ و ٢٨٤

شروع في ذلك - ٢٨٣

إغراء (ر . تحريض)

تابع (١)

افتراء (ر . أيضا إهانة . تعدّ . سب . قذف)

إهانة وافتراء بواسطة الصحف الخ على :

المحاكم والهيئات النظامية - ١٦٠

الموظفين العموميين ورجال الضبط - ١٥٩

وكلاء الدول السياسيين - ١٦١

أفراء

تنظيفها - ٣٣١ فقرة أولى

حريق ناشئ منها - ٣١٥

إكراه

إكراه الشهود - ٢٥٩

التوقيع على ورقة بالإكراه - ٢٨٢

الحصول على مبلغ بالإكراه - ٢٨٣

إكراه على بيع - ١١٤ و ١١٦

آلات (ر . سلاح)

آلات يستعان بها على ارتكاب جرائم :

تركها في الطرق الخ - ٣٣٠ فقرة رابعة

عملها - ٢٨١

مصادرتها - ٣٠

تابع (١)

ألعاب القمار

محلات القمار - ٣٠٧

يانصيب (لوترية) - ٣٠٨

إلقاء

أجسام صلبة أو قاذورات على إنسان - ٣٤٤ و ٣٤٥

» » » عربات أوبيوت - ٣٤٠ فقرة ثانية

أشياء خطيرة في الطريق - ٣٣٠ فقرة ثانية

أشياء في النيل أو الترع تعوق الملاحة الخ - ٣٤٠ فقرة ثالثة

. مواد ضارة في المياه - ٣٣٥ .

امتداح

امتداح الأمور التي تعدّ جنایات أو جنح وذلك بواسطة

الصحف الخ - ١٥٤

امتناع عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

امتياز : تقليده - ٣٠٣ و ٣٠٤

امتيازات أجنبية - ١

امرأة (ر . أنثى)

أمراض معدية (ر . حيوانات)

تابع (١)

أملاك

إتلاف أو خلع الصفائح وما شابهها الموضوعة على الشوارع الخ

— ٣٤١ فقرة ثانية

إتلاف منقولات الغير عمدا — ٣٤٢ فقرة أولى

إضرار بحيوانات الغير — ٣٤٢ فقرة ثانية

» بالمزارع أو البساتين — ٣٤٠ فقرة أولى و ٣٤٢ فقرة ثالثة

إطفاء أنوار الطرق أو إتلاف أدواتها — ٣٤١ فقرة ثالثة

رمى أجار أو أشياء أخرى على عربات أو بيوت الخ — ٣٤٠ فقرة ثانية

رمى أشياء فى النيل أو الترع تعيق الملاحة — ٣٤٠ فقرة ثالثة

قطع الخضرة ونزع الأججار وغيرها من المحلات المخصصة للنفعة العمومية — ٣٤١ فقرة أولى

أملاك عقارية

اغتصاب أرض — ٣١٣

انتهاك حرمة الملك — ٣٢٣ - ٣٢٧

نقل حدود الخ — ٣١٣

أمن الحكومة

التحريض على ارتكاب الجنايات المخلة به — ١٤٩

الجنايات المضرة به من جهة الداخل — الكتاب الثانى الباب الثانى
» » » » » الخارج — » » » » الإقل

تابع (١)

أمن عام - المخالفات المتعلقة به :

- القاء أشياء خطيرة على المأزین - ٣٣٠ فقرة ثانية
- بناء آیل للسقوط - ٣٣٠ فقرة أولى
- ترك آلات وأسلحة فى المحلات العمومية - ٣٣٠ فقرة رابعة
- حيوانات - ٣٣٠ فقرة ثالثة و ٣٣١ فقرتان ثانية وثالثة
- سوارىخ وألعاب نارية - ٣٣٢ فقرة أولى
- طلقات نارية - ٣٣٢ فقرة ثانية
- عدم التحفظ على مجنون فى حالة هياج - ٣٣١ فقرة ثانية

أموال أميرية (ر . اختلاس)

انتفاع الموظف من الأعمال المحالة عليه - ١٠٢

اتهامك

حرمة المنازل - ١١٢

ملكية العقارات - ٣٢٣ - ٣٢٧

» المؤلفات الأدبية والفنية والصناعية - ٣٠٣ - ٣٠٦

انثى (ر . أيضا خطف . زنا)

المحكوم عليها بالأشغال الشاقة - ١٥

انضجار (ر . فرقة)

تابع (١)

إبارة وتعّد

بفعل فاضح او مخل بالحياء - ٢٤٠ و ٢٤١

بطريق الصحف الخ :

على الاداب - ١٥٥

على أحد رؤساء الحكومات الأجنبية - ١٥٧

على عائلة الحضرة الخديوية - ١٥٨

على المحاكم أو الهيآت النظامية الخ - ١٦٠

على موظف عمومي الخ - ١٥٩

على وكلاء الدول - ١٦١

على وليّ الأمر - ١٥٦

على الأديان - ١٣٩

على موظف عمومي - ١١٧ و ١٥٩

أوراق

اتلافها - ١٣٢ - ١٣٤ و ٣١٩

اختلاس الأمين عليها لها - ٩٧

اخفاؤها - ٩٧ و ١٣٢ - ١٣٤ و ٢٩٨

أوراق مقدمة للحكمة

سرقتها - ٢٩٨

إيذاء خفيف (ر . تعّد الخ . وضرب الخ)

إيقاف تنفيذ الأحكام - ٥٢ - ٥٤

(ب)

بضائع

احتكارها ٣٠٠ و ٣٠١

بضائع ممنوع دخولها

الاتجار بها - ١٩٢

مصادرتها - ٣٠

بلاغ كاذب (ر . إخبار بأمر كاذب)

بناء آيل للسقوط

امتناع عن ترميمه أو إهمال فيه - ٣٣٠ فقرة أولى

بهائم - (ر . حيوانات)

بوستة وتلغراف وتليفون

إخفاء أو فتح المكاتب والتلغرافات - ١٣٥

تعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية - ١٤١ - ١٤٤

تقليد الطوابع - ١٩٣

بيع

إكراه عليه - ١١٤ و ١١٦

غش فيه - ٣٠٢

بيع العقار مرتين - ٢٩٣

(ت)

تأديب جسماني - ٦١

تأليف

انتهاك حرمة حقوقه - ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦

تبليغ (ر . أيضا موانع العقاب)

بلاغ كاذب :

إخبار بأمر كاذب - ٢٦٤ و ٢٦٦

عقوبته - ٢٦٢

بلاغ لاعتقاب عليه - ٢٦٣

تبليغ بزنا - ٢٣٥ و ٢٣٩

تجارة (ر . أيضا معاملات تجارية)

البضائع الممنوع دخولها - ١٩٢

تجاوز الموظفين حدود السلطة

استعمال قسوة - ١١٣

إصدار حكم غير حق - ١٠٦

إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة - ١٠٩

إغتصاب ملك - ١١٤

إكراه على بيع أو تنازل - ١١٤ و ١١٦

امتناع عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

تابع (ت)

تجاوز الموظفين حدود السلطة (تابع)

انتهاك حرمة المنازل - ١١٢

تسخير في أعمال غير مقررة قانونا - ١١٥

توسط في القضايا - ١٠٥ و ١٠٦

توقيع عقوبة غير مقررة قانونا - ١١١

توقيف تنفيذ الأوامر والأحكام أو تأخير تحصيل الاموال

- ١٠٨

تحرّض (ر . أيضا صحافة)

على اتفاق جنائي - ٤٧ مكررة

على ارتكاب الجرائم - ١٤٨ و ١٤٩

مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا - ٢٠١

تخزب (ر . عصيان)

تحصيل غير المستحق - ٩٩

تخريب (ر . إتلاف الخ . حريق . نهب)

تدنيس الأشياء الدينية - ١٣٨ و ١٣٩

توصد

تعريفه - ١٩٦

تابع (ت)

تزوير

استعماله :

استحصال بدون حق على أختام أو تمغات أو نياشين

— ١٧٥ و ١٧٧

أوراق مزورة أو مصطنعة — ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٨ و ١٨٢

و ١٨٣ و ١٨٥

غش أو تقليد :

أوامر الحكومة — ١٧٤ و ١٧٨

أوراق أميرية : إذا كان المزور من الافراد — ١٨٠

» » » » موظفا — ١٧٩ و ١٨١

أوراق البنوك التي أذن بإصدارها — ١٧٤

» مرتبات أو سندات خزينة الحكومة — ١٧٤ و ١٧٨

» تذكرة سفر باسم مزور — ١٨٤ و ١٨٧ و ١٩١

» » مصطنعة أو مزورة — ١٨٥ و ١٩١

» مرور باسم مزور — ١٨٤ و ١٨٧ و ١٩١

» » مصطنعة أو مزورة — ١٨٥ و ١٩١

تمغة الذهب أو الفضة — ١٧٤ و ١٧٨

ختم إحدى الجهات أو الشركات المأذونة أو البيوت

التجارية — ١٧٦

تابع (ت)

تزوير (تابع)

غش أو تقليد (تابع)

ختم احدى المصالح الخ - ١٧٤ و ١٧٨
ختم الحكومة أو ولي الأمر : إذا كان المزور موظفا - ١٧٤
و ١٧٨

دفتر لوكاندة ب قيد أسماء منقورة فيه - ١٨٦ - ١٩١
شهادة مرضية : أعطائها - ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١
» » عملها - ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١

طوايع بوستة وتلغراف (ر . تقليد)

كتابة في بياض فوق توقيع - ٢٩٥

محركات أحد الناس - ١٨٣

تزييف المسكوكات - ١٧٠ - ١٧٣

تسليم للوالدين أو الوصى - ٦١ و ٦٢

تسميم (ر . أيضا قتل)

تسميم الحيوانات - ٣١٠ - ٣١٢

تسؤل (ر . شحادة)

تشويش الشعائر أو الاحتفالات الدينية - ١٣٨

تضامن في الغرامات - ٤٤

تابع (ت)

تعذ وإيذاء (ر . أيضا إهانة)

تعذ على موظف الخ - ١١٨

قسوة صادرة من موظف - ١١٣

مشاجرة أو تعذ أو إيذاء خفيف - ٣٤٧ فقرة ثانية

تعذ الجرائم

القاعدة العامة - ٣٢

عند ما يكون المجرم من الأحداث - ٦٤

تعذ العقوبات

في حالة الهرب - ١٢٠

قواعده العامة - ٣٣ - ٣٨

تعذيب

أشخاص مقبوض عليهم دون وجه حق - ٢٤٤

متهمين - ١١٠

تعرض للملك الغير - ٣٢٣ - ٣٢٧

تعريض الطفل للخطر - ٢٤٧ - ٢٤٩

تعويض ورد

أحكامه العامة - ٦ و ٧

الدية - ٢١٦

في حالة التفالس - ٢٩٢

تابع (ت)
تعيب (ر . إلتلاف الخ . حريق . نهب)
تفالس

تفالس بالتدليس :

من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها : تعريفه - ٢٨٩

من تاجر : تعريفه - ٢٨٥

عقاب المتفالس وشركائه - ٢٨٦

تفالس بالتقصير :

من أعضاء مجلس الادارة الخ : تعريفه - ٢٩٠

من تاجر : تعريفه - ٢٨٧ و ٢٨٨

الاشتراك فيه وعقوبته - ٢٩٢

التعويضات وما يجب رده - ٢٩٢

عقوبته - ٢٩١

تقليد (ر . أيضا تزوير . تزيف المسكوكات)

أشياء صناعية وألحان موسيقيه - ٣٠٥ و ٣٠٦

طوايع بوستة وتلفراف - ١٩٣

علامات فورية - ٣٠٥ و ٣٠٦

مفاتيح مصطنعة - ٢٨١

مؤلفات وأشياء ذات امتياز ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦

تكدير الأمن العام (ر . ثورة . عصيان)

تابع (ت)

تلفرافات

إفشاؤها أو إخفاؤها - ١٣٥

تلفراف وتليفون (ر . ٠ بوسنة الخ)

تنظيف المداخل أو الأفران الخ - ٣٣١ فقرة أولى

تنفيذ العقوبات (ر . ٠ أيضا عقوبات)

إيقاف التنفيذ ٥٢ و ٥٤

حساب مدة الحبس الاحتياطي واستنزائها - ٢١ و ٢٣

تهديد

اغتصاب بالتهديد - ٢٨٢ و ٢٨٣

إغراء بالتهديد وبواسطة الصحف على ارتكاب جريمة

- ١٤٨ - ١٦٨ (ر . ٠ صحافة)

إهانة موظف بتهديده - ١١٧

تهديد بتعد أو إيذاء - ١٨٤

تهديد بجريمة ضد النفس أو المال - ٢٨٤

تهديد في حكم الرشوة ٩٤ و ٩٦

قبض بدون حق وتهديد بالقتل - ٢٤٤

تهديد بجريمة أو إفشاء سر للحصول على نقود أو غيرها - ٢٨٤

تابع (ت)

توريد أشياء على ذمة الحكومة

- استحصال على ربح بواسطة الغش - ٩٨
إعانة الموظف لمتعهده بالتوريد على عدم الوفاء - ١٠٤
إنتفاع الموظف مما يحال عليه - ١٠٢
تكليف النفس من غير ما مورية بعمل شئ على ذمة الحكومة - ١٠٢
توقيع على ورقة بيضاء
خيانة الأمانة فيها - ٢٩٥

(ث)

ثورة (ر . أيضا عصيان)

- إغراء على مقاتلة بين السكان - ٧٨
تخريض على قتال الحكومة - ٧٧
تحزب على فعل ثورة - ٨٠

(ج)

جاسوس

- إخفاء جواسيس - ٧٦
تجسس - ٧١ - ٧٥
جب العقوبات - ٣٥

تابع (ج)

جثة

إخفاء جثث القتلى - ٢٠٣

إلقاء جثث حيوانات في الماء - ٣٣٥

نقل الجثث داخل المدينة - ٣٣٤ فقرة ثالثة

جرائد (ر . صحافة)

جرائم

ارتكبت خارج القطر المصري - ٢ - ٤

ارتكبت في القطر المصري - ١ و ٢

الجرائم المنصوص عنها في قوانين ولوائح خصوصية - ٨

الدخول في عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه - ٣٢٣ - ٣٢٧

القانون الذي يسرى عليها - ٥

أنواع الجرائم - ٩ - ١٢

جروح (ر . أيضا ضرب . جروح)

إضرار بحيوانات - ٣١٠ - ٣١٢

بغير عمد بحيوانات مملوكة للغير - ٣٤٢ فقرة ثانية

جلسات علنية

نشر مايجرى فيها بواسطة الصحف الخ - ١٦٣

جمارك

لأثمتها وعدم سريان الظروف المخففة على غراماتها - ٢ د

تابع (ج.)

جمع العساكر

. استعمال العساكر ضده - ٨٢

جناية

تعريفها - ١٠

جنحة

تعريفها - ١١

جنحة مماثلة

في مادة العود - ٤٨

جنون

الجنون من موانع العقاب - ٥٧

جواهر ساقطة (ر . مواد ضارة)

جيش

تخريض العسكرية بطريق الصحف الخ - ١٥٢

جاسوسية - ٧٢

قيادة عسكري بدون أمر - ٨١.

منع جمع العساكر اللازم جمعهم - ٨٢

(ح)

حاجات المعيشة الضرورية : تحايل في اسعارها - ٣٠١

حاكم (ر . ولى الامر)

حبس (ر . أيضا سجن)

حبس احتياطي : استنزاله من العقوبة - ٢١ و ٢٣

حبس بلا حق - ٢٤٢ - ٢٤٤ (ر . حجز)

عقوبته - ١٨ - ٢٠

حجز وحبس الناس بدون وجه حق - ٢٤٢ - ٢٤٤

حجز طفل - ٢٤٦

حدود الأملاك

إتلافها أو نقلها - ٣١٣

حرب (ر . محاربة)

حرب أهلية (ر . عصيان)

حرمان من الحقوق والمزايا

عقوبة تبعية : تعريفها - ٢٤ و ٢٥

حرية التجارة

تعطيلها - ٣٠٠ و ٣٠١

تابع (ح)

حرية شخصية

قبض على شخص بدون وجه حق الخ - ٢٤٢ - ٢٤٤

حرية المزايدات

تعطيلها - ٢٩٩

تعطيلها إذا كانت متعلقة بالحكومة - ١٠٩

حرية المعاملات : تعطيلها - ٣٠٠ و ٣٠١

حريق

أخشاب معدة للاستعمال فزرع محصود - ٢٢٠ - ٢٢٣

إغراء بواسطة الصحف على حريق - ١٤٩

آلات زراعة وري - ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢١ و ٢٢٣

أملاك الحكومة - ٨٣

أوراق ودفاتر وأوراق تجارية الخ - ٣١٩

ريق غير عمد - ٣١٥

حريق نشأ عنه موت - ٢٢٢ و ٢٢٣

عربات أو قطارات بها أشخاص - ٢١٧ و ٢٢١ - ٢٢٣

» » » ليس بها أشخاص - ٢٢٠ و ٢٢١ - ٢٢٣

غابات ومزارع غير محصودة - ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢١ - ٢٢٣

تابع (ح)

حريق (تابع)

مخلات غير مسكونة - ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢١ و ٢٢٣

» مسكونة - ٢١٧ و ٢٢١ و ٢٢٣

مواد مفرقة - ٢٢٣ و ٣١٥ و ٣١٧

حكم بغير حق - ١٠٦

حكومة (ر . أيضا أمن الحكومة)

تخريض على كراهتها بواسطة الصحف الخ - ١٥١

قدح أحد رؤساء الدين فيها - ١٦٩

حيوانات

إطلاق حيوانات مؤذية أو ممتلئة - ٣٣١ فقرة ثانية

إلقاء جثث حيوانات في الماء - ٣٣٥

تخريض الكلاب - ٣٣١ فقرة ثالثة

ترك حيوانات تركض في جهات مسكونة - ٣٣٠ فقرة ثالثة

سم حيوانات - ٣١٠ - ٣١٢

قتل حيوانات أو الإضرار بها عمدا - ٣١٠ - ٣١٢

قتل حيوانات أو جرحها بغير عمد - ٣٤٢ فقرة ثانية

مرور حيوانات في مزرعة الخ - ٣٤٠ فقرة أولى

مشتبه في إصابتها بأمراض معدية - ٣٣٧

قتل جثث الحيوانات داخل المدن - ٣٣٤ فقرة ثالثة

(خ)

ختم (ر . تزوير . توقيع على ورقة بيضاء . سلطة عمومية .
فك أختام)

خديوى

تطاول على مسند الخديوية فى الصحف - ١٥٠
الغيب فى حق العائلة الخديوية بواسطة الصحف الخ - ١٥٨
حق العفو الخ - ٦٨

خطف

أنثى سنها أكثر من ١٥ سنة - ٢٥٢
طفل حديث الولادة - ٢٤٥
طفل لم يبلغ ١٥ سنة - ٢٥٠ و ٢٥١
لاعقاب على من يتزوج بمن يخطفها - ٢٥٣
خفض العقوبة - ٦٨ و ٦٩

خيانة

اختلاس (ز . اختلاس)
خيانة الولي أو الوصي للقاصر - ٢٩٤
» التوقيع على ورقة بيضاء - ٢٩٥
سرقة أوراق مقدمة للحكمة - ٢٩٨

(د)

دجالون - ٣٢٩

دعوى

نشر مايجرى بها فى الصحف الخ - ١٦٣
دعوى عمومية

الجرائم التى ترتكب خارج القطر - ٣ و ٤
دعوى الزوج ومحاكمة الزانية - ٢٣٥ و ٢٣٩
عفو تام «عن الجريمة» - ٦٨
قاصر مجرم لم يبلغ ٧ سنين - ٥٩
دفاع شرعى

تعالى حدوده بدون قصد - ٢١٥
قواعده العامة - ٢٠٩ و ٢١٠
قيوده:

الاحتماء برجال السلطة - ٢١١
القتل - ٢١٣ و ٢١٤
مقاومة أحد مأمورى الضبط - ٢١٢

دفن

جثة قتيل - ٢٠٣

دواب (ر . حيوانات)

دية - ٢١٦

دين (ر . أديان)

(ر)

راحة عمومية - المخالفات المتعلقة بها :

طلقات نارية - ٣٣٢ فقرة ثانية

عويل وولولة في الجنازات - ٣٣٣ فقرة ثالثة

لغظ وغاغة في الليل - ٣٣٣ فقرة أولى

ربح بواسطة الغش في شراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة - ١٠٢ و ٩٨

رد (ر . تعويض)

رشوة

تعريفها - ٨٩ - ٩٢ و ٩٤ و ٩٥

إخبار برشوة : معافاة من العقوبة - ٩٣

إرشاء شهود - ٢٥٨

شروع في رشوة - ٩٦

شهادة طبيب زورا بمرض الخ - ١٨٩ و ١٩٠

عقوبة الرشوة - ٩٣ و ٩٥ و ٩٦

رؤساء الحكومات (ر . ملوك الخ)

(ز)

زنا (ر . أيضا آداب)

أدلة الزنا - ٢٣٨

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية - ٢٣٥ و ٢٣٦

زنا الزوج - ٢٣٩

عذر الزوج في حالة قتل الزانى والزانية - ٢٠١

عقاب الزانى - ٢٣٧

(س)

سب (ر . أيضا إهانة)

بسيط وغير علنى - ٣٤٧ فقرة أولى

بواسطة الصحف الخ :

أشخاص مطلقا - ٢٦٥ و ٢٦٦

محاكم أو هيئات نظامية الخ - ١٦٠

موظف عمومى أو أحد رجال الضبط - ١٥٩

وكلاء الدول السياسيين - ١٦١

سجن (ر . أيضا حبس)

عقوبته - ١٦

هروب من السجن - ١٢٠ - ١٢٦

تابع (س)

سخر

- استخدام أشخاص في أعمال غير مقرر قانونا - ١١٥
حجز كل أو بعض أجور العملة - ١٠٠

سر

- إفشاء أسرار أو تمن عليها أرباب الوظائف الحرة - ٢٦٧
» » الحكومة لدولة أجنبية - ٧٤ و ٧٥
» » المكاتب والتلغرافات - ١٣٥

سرقة

- اختلاس أشياء محجوز عليها معتبر في حكم السرقة - ٢٨٠
إخفاء الأشياء المسروقة - ٢٧٩
أوراق أو مستندات مقدمة للحكمة - ٢٩٨
بسيطة - ٢٧٥ و ٢٧٦
بظروف :
بأحد الظروف الثمانية المشددة - ٢٧٤ و ٢٧٦
بإكراه - ٢٧١
بخمسة ظروف مشددة - ٢٧٠
في الطريق العمومي - ٢٧٢
في الليل - ٢٧٣

تابع (س)

سرقة (تابع)

- تعريف السرقة - ٢٦٨
شروع فيها - ٢٧٨
عدم العقاب على السرقة في حالي القرابة والمصاهرة - ٢٦٩ و ٢٨٠
محصولات لا تزيد قيمتها عن ٢٥ قرشا - ٢٧٦
عمل مفاتيح مصطنعة أو آلات - ٢٨١
وضع السارق العائد تحت المراقبة - ٢٧٧

سرقة بطريق الغش

- أركان السرقة - ٢٦٨
أشياء محجوز عليها - ٢٨٠
أموال المفلس - ٢٩٢
أوراق محفوظة في المخازن العمومية - ١٣٢ - ١٣٤
» مسالمة للحكمة - ٢٩٨
دفاتر تجارية - ٢٨٥ و ٢٨٩
سريان الأحكام على الماضي - ٥

سكر

- يُن في المحلات العمومية - ٣٣٨ فقرة ثالثة
سبب مانع للعقاب لأنه غير مقصود - ٥٧

تابع (س)

سلك حديدية :

تسبب في حصول حادث لقطار - ١٤٧
تعطيل سير القطارات الخ - ١٤٥ و ١٤٦

سلاح

إعطائه لمقبوض عليه - ١٢٥
تركه في المحلات العمومية - ٣٣٠ فقرة رابعة
رفعه على الحكومة - ٧٠
مصادرتة - ٣٠

سلطة عمومية (ر . أيضا : أمن الحكومة . حكومة . محكمة . موظفون)

استحصال على ختم مصلحة بغير حق الخ - ١٧٥ و ١٧٧
إهانتها بواسطة الصحف الخ - ١٦٠
تقليد ختم مصلحة - ١٧٤
قدح أو ذم في الحكومة صادر من أحد رؤساء الدين - ١٦٩
مخالفات متعلقة بها :

امتناع عن قبول عملة البلاد - ٣٣٩ فقرة ثالثة
» » أداء مساعدة لمصلحة - ٣٣٩ فقرة أولى
نزع أو تمزيق الإعلانات الملصقة بأمر الحكومة - ٣٣٩ فقرة
ثانية

تابع (س)

سلم عمومي (ر . ر . عصيان)

سم (ر . مواد ضارة).

سمك : تسميمه - ٣١٠ و ٣١١

سن : تقدير القاضي له إذا كان غير محقق - ٦٧

سن المجرمين الاحداث - ٥٩ - ٦٧

المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة ممن تجاوزوا سن الستين - ١٥

سندات (ر . أوراق)

مواريج - ٣١٥ و ٣٣٢

(ش)

شجر

إتلاف أشجار على العموم - ٣٢١ فقرة ثالثة

» » مفروسة في الشوارع الخ - ١٤٠

شهادة

إغراء الأطفال عليها - ٣٣٨ فقرة رابعة

شروع

إغراء بواسطة الصحف الخ ترتب عليه الشروع في فعل جنائية - ١٤٨

تعريفه - ٤٥

عقاب الشروع في جنائية - ٤٦ و ٤٨

عقاب الشروع في جنحة - ٤٧

تابع (ش)

شريعة إسلامية

دية - ٢١٦

حقوق شخصية - ٧

شهادة زور

إرشاء شاهد عليها - ٢٥٨

إكراه شاهد عليها - ٢٥٩ .

الشهادة زورا في المواد المدنية - ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٦٠

» » في مواد الجنيح والمخالفات - ٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩

» » » الجنايات ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٥٩

اليمين الحاسمة الكاذبة - ٢٦٠

شهود (ر . ر شهادة زور)

(ص)

صحافة

إغراء على ارتكاب الجرائم - ١٤٨ و ١٤٩

اشتراك في جرائم الصحافة - ١٦٦ مكررة

امتداح الجرائم - ١٥٤

انتهاك حرمة الاداب - ١٥٥

إهانة المحاكم والهيئات النظامية - ١٦٠

» موظف عمومي أو رجال الضبط - ١٥٩

تابع (ص)

صحافة (تابع)

- تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة - ١٥٢
» على عدم الانقياد للقوانين - ١٥٤
» » كراهة الحكومة - ١٥١
تطاول على مسند الخديوية - ١٥٠
تعدي على الأديان - ١٣٩
تكدير السلم العمومي - ١٥٣ و ١٦٢
جمع إعانة لتعويض الغرامات ائخ على المحكوم عليهم - ١٦٦
سب - ٢٦٥ و ٢٦٦
» الموظفين ائخ - ١٥٩
» وكلاء الدول السياسيين ائخ - ١٦١
عقوبات خاصة بالصحافة - ١٦٧ و ١٦٨
عيب في حق ذات ولي الأمر - ١٥٦
» » رؤساء الحكومات الأجنبية - ١٥٧
» » عائلة الحضرة الخديوية - ١٥٨
قذف - ٢٦١ - ٢٦٣
مسئولية في جرائم الصحافة ائخ - ١٦٦ مكررة
نشر مايجرى في الدعاوى - ١٦٣
نشر مايجرى في جلسات المحاكم - ١٦٣
نشر مداولات المحاكم - ١٦٥
نشر المرافعة القضائية - ١٦٤

تابع (ص)

صحة عمومية (ر . أيضا مواد ضارة)

المخالفات المتعلقة بها :

- إلقاء جثث ومواد مضرّة في الماء - ٣٣٥
- إلقاء قاذورات في طريق عمومي - ٣٣٤ فقرة أولى
- حيازة مأكولات تالفة الخ - ٣٣٦
- حيوانات مصابة بأمراض معدية - ٣٣٧
- تقل اللحوم والجثث داخل المدن - ٣٣٤ فقرة ثالثة
- وضع روث البهائم على الأسطح الخ - ٣٣٤ فقرة ثانية

صياح

في الجنازات - ٣٣٣ فقرة ثانية

لإثارة الفتن - ٨٨

(ض)

ضرب وجروح (ر . أيضا حيوانات)

بغير قصد - ٢٠٨

حالة الدفاع الشرعي - ٢٠٩ و ٢١٥

دية - ٢١٦

تابع (ض)

ضرب وجروح (تابع)

عمدا :

ضرب أفضى الى الموت - ٢٠٠

» بسيط - ٢٠٦

مع مقاومة وتعذ على موظف - ١١٩

من عصابة مسلحة - ٢٠٧

ناشئ من تعريض الطفل للخطر - ٢٤٨

نشأ عنه إسقاط حبلى - ٢٢٤ و ٢٢٧

» عاهة مستديمة - ٢٠٤

» مرض أو عجز عن الاشغال مدة تزيد عن عشرين

يوما - ٢٠٥

ضرورة وقاية النفس

مانعة للعقاب - ٥٦

(ط)

طريق عمومي

المخالفات المتعلقة به :

احتلاله - ٣٢٨ فقرتان أولى وثالثة

اغتصابه - ٣٢٨ فقرة أولى

إهمال وضع المصاييح على المواد والجفر - ٣٢٨ فقرة ثانية

(ظ)

ظروف مخففة (ر . أيضا أسباب تخفيف العقاب)

خفض العقوبات المنصوص عنها في الأوامر السابقة على

القانون - ٢ د

ظروف مخففة في مواد الجنايات - ١٧

الموظفون المعاملون بالرأفة - ٢٧

(ع)

عاهة في العقل

سبب مانع للعقاب - ٥٧

عته (ر . جنون)

عدد (ر . سلاح)

عرض : هتكه - ٢٣٠ و ٢٣٢

عزل من الوظائف الأميرية.

الأحوال التي يحكم فيها به - ٢٥٤ فقرة أولى و ٢٧ و ٣١

تعريفه - ٢٦

عسكرو عسكرية (ر . جيش)

عصابات مسلحة

تقلد رياستها أو مساعدتها - ٨٤ و ٨٥

حصول تعدد وإيذاء بضرب أو جرح بواسطتها - ٢٠٧

تابع (ع)

عصيان

- استعمال الجنود لمنع جمع المساكر - ٨٢
- تحريض على تحزب - ٧٧ و ٧٩
- تحزب على عصيان - ٨٠
- تخريب أملاك الحكومة - ٨٣
- تعطيل التلغراف والتليفون في زمن الهياج - ١٤٣ و ١٤٤
- حرب أهلية - ٨٠
- » أهلية : تحريض عليها - ٧٧ - ٧٩

صحافة

- تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة - ١٥٢
- » على الحكومة - ١٥١
- تطاول على مسند الخديوية - ١٥٠
- تكدير السلم العمومي - ١٥٣ و ١٦٢
- صياح وغناء لإثارة الفتن - ٨٨
- عصابة مسلحة - ٨٤
- » : أحوال عدم العقاب فيها - ٨٦ و ٨٧
- » : مساعدتها الخ - ٨٥
- قيادة عساكر بدون أمر - ٨١

غفو - ٦٨ و ٦٩

غفوتام «عن الجريمة ذاتها» - ٦٨

تابع (ع)

عقاب : موانعه (ر . موانع العقاب)

عقوبة

الاعفاء منها (ر . موانع العقاب)

خفضها - ٦٨ و ٦٩

عقوبات

إبدال العقوبة بأخف منها - ٦٨ و ٦٩

إبدال العقوبات الجنائية بأخف منها - ٦٠ و ٦٦

أصلية : ١٠ - ١٢

أشغال شاقة - ١٤ و ١٥

إعدام - ١٣

حبس - ١٨ - ٢٠

سجن - ١٦

غرامة - ٢٢ و ٢٣

» : التضامن فيها - ٤٤

إيقاف التنفيذ - ٥٢ - ٥٤

تبعية - ٢٤

حرمان من الحقوق والمزايا الخ - ٢٥

عزل من وظيفة أميرية - ٢٦ و ٢٧ و ٣١

مراقبة البوليس - ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٨ و ٦٩

مصادرة - ٣٠ و ٣١

تابع (ع.)

عقوبات (تابع)

تعديد الجرائم - ٣٢

» العقوبات :

عقوبات مقيدة للحرية - ٣٣ - ٣٦

غرامات - ٣٧

مراقبة البوليس - ٣٨

تعديل العقوبات (ر . أسباب تخفيف العقاب . ظروف مخففة)

تنفيذ العقوبات (ر . تنفيذ)

توقيع عقوبة بصفة غير قانونية - ١١١

جب العقوبات (ر . جب)

حساب العقوبة واستئصالها من مدة الحبس الاحتياطي :

في العقوبات المقيدة للحرية - ٢١

في الغرامات - ٢٣

عفو - ٦٨ و ٦٩

عقوبات مقررة لمخالفات اللوائح الخصوصية - ٣٤٨

عود - ٤٨ - ٥١ و ٦٥

مجرمون أحداث :

تأديب جسماني - ٦٣

تسليم للأهل - ٦٢

عقوبات خاصة بالمجرمين الأحداث - ٦١

مدرسة اصلاحية - ٦٤

تابع (غ)

علامات فاورية

تقليدها - ٣٠٥ و ٣٠٦

عملة (ر . أيضا تزييف المسكوكات)

امتناع عن قبول عملة البلاد الأهلية - ٣٣٩ فقرة ثالثة

عهدة

اختلاس أموال أميرية - ٩٧

سرقة أوراق أو إتلافها وهي في عهدة مأمور بحفظها - ١٣٢ - ١٣٤

عود

أحكامه الخاصة :

الاحكام الموقوف تنفيذها - ٥٤

الجنح المعاقب عليها بالأشغال الشاقة - ٥٠ و ٥١

المجرمون الأحداث - ٦٥

وضع المتهم في سرقة في حالة العود تحت مراقبة البوليس

- ٢٧٧

وضع المتهم في نصب في حالة العود تحت مراقبة البوليس

- ٢٩٣

أحكامه العامة - ٤٩

تعريفه - ٤٨

(غ)

غَاغَة

عويل وولولة في الجنازات - ٣٣٣ فقرة ثانية
لفظ وغاغة في الليل - ٣٣١ فقرة أولى

غرامَة

إنقاصها بنسبة أيام الحبس الاحتياطي - ٢٣
التضامن فيها وعدمه - ٤٤
تعريفها - ٢٢
جمع إعانة لتعويض الغرامات الخ - ١٦٦
ضم الغرامات - ٣٧

غَرْق

قطع جسر الخ - ٣١٤

غش (ر . أيضا تزوير . تزيف . تقليد)

مأكولات الخ - ٣٠٢

» بواسطة خلطها بأشياء مضرة - ٢٢٩

غش في البيع - ٣٠٢

غناء لإثارة الفتن - ٨٨

(ف)

فاز من الخدمة العسكرية

اخفاء القاذرين - ١٢٧

فاعل أصلى للجريمة - ٣٩

فتنة (ر . ثورة . عصيان)

فرقة (ر . أيضا حريق)

آلات بخارية أو مراجل - ٣١٧

فسق

تحريض الشبان عليه - ٢٣٣ و ٢٣٤ .

» المارين عليه - ٣٣٨ فقرة ثالثة

فك أختام

إهمال الحراس عليها - ١٢٨ و ١٢٩

سرقة بواسطة كسر أختام - ٢٧٤

فك أختام - ١٣٠ و ١٣١

» » مع إكراه المحافظين عليها - ١٣٤

فوائد غير قانونية - ٢٩٤ مكررة

(ق)

قاذورات

إلقاؤها في الطرق ووضعها على مساكن الخ - ٣٣٤ فقرتان
أولى وثانية

رمى أحجار الخ على عربات أو بيوت - ٣٤٠ فقرة ثلثية .
» » وقاذورات على أشخاص - ٣٤٤ و ٣٤٥ .

قاصر (ر . أيضا طفل . مجرمون أحداث)
عدم إقامة الدعوى على قاصر لم يبلغ سنه ٧ سنوات - ٥٩
قاضي (ر . أيضا محكمة)

امتناعه عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧
توسط موظف لديه - ١٠٥

حكاه بغير حق - ١٠٦

قانون - سريانه على الماضي - ٥

قانون العقوبات

تطبيقه على :

الحقوق المقررة في الشريعة الغراء - ٧

الجرائم التي ترتكب في القطر المصري - ١ و ٢ فقرة أولى

» » » خارج القطر - ٢ فقرة ثانية و ٣

» المنصوص عنها في القوانين والقرارات الخاضعة - ٨

صدوره - ١ د

تابع (ق)

قانون المرافعات المدنية

الرجوع اليه في حالتي :

إفشاء أسرار الصناعة أو الوظيفة - ٢٦٧

الامتناع عن الحكم - ١٠٧

قبض على أشخاص وحبسهم

إعارة محل للحبس - ٢٤٣

إهمال في القبض - ١٢٣

قبض بدون أمر أو بدون حق - ٢٤٢ - ٢٤٤

قتل

إخفاء جثة قتيلا أو دفنها - ٢٠٣

تعذيب متهم أفضى إلى موته - ١١٠

حريق نشأ عنه موت - ٢٢٢ و ٢٢٣

دفاع شرعي - ٢٠٩ - ٢١٥

دية - ٢١٦

قتل عمد :

اشتراك - ١٩٩

إغراء بطريق الصحف الخ على قتل - ١٤٩

تسميم - ١٩٧

تعذيب متهم أفضى إلى موته - ١١٠

تابع (ق)

قتل (تابع)

قتل عمد (تابع)

تعريض طفل وتركه - ٢٤٨

عذر الدفاع الشرعى - ٢٠٩ - ٢١٥

عذر من فاجأ زوجته متلبسة بالزنا - ٢٠١

قتل مصحوب بجناية أو جنحة أخرى - ١٩٨

» بلاسبق لإصرار ولا ترصد - ١٩٨

» مع سبق الإصرار أو الترصد - ١٩٤

قتل غير عمد :

إهمال الخ - ٢٠٢

ضرب عمد الخ أفضى إلى الموت - ٢٠٠

مواد ضارة أعطيت عمدا - ٢٠٠

قتيل - إخفاء أو دفن جثته - ٢٠٣

قذف

تعريفه - ٢٦١ و ٢٦٣

إثبات ما قذف به - ٢٦١

تهديد بالقذف والحصول بذلك على شئ - ٢٨٤

عقاب القذف - ٢٦٢

قناصل جنرالات (ر. و. وكلاء الدول السياسيين)

تابع (ق)

قوانين ولوائح

خفض العقوبة في الجرائم المنصوص عنها في الأوامر والقرارات

الخصوصية السابقة - ٢ د

سريان قانون العقوبات على الجرائم المنصوص عنها في القوانين

واللوائح الخصوصية - ٨

عقوبة المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية - ٣٤٨

قيادة عسكرية

تقلدها أو الاستمرار عليها بدون أمر - ٨١

قيم على أموال المحكوم عليه - ٢٥

(ك)

كذب الأخبار (ر . أخبار كاذبة)

كسر أختام (ر . فك أختام)

كسوة رسمية (ر . اختلاس الألقاب والوظائف الخ)

كلاب

تحرishها بالمساةة أو عدم ردها عنهم - ٣٣١ فقرة ثالثة

(ل)

لحم

تحايل في أسعاره - ٣٠١
تقله داخل المدن - ٣٣٤ فقرة ثالثة
لوائح (ر . قوانين ولوائح)
لوترية - ٣٠٨

(م)

مأكولات - غشها (ر . مواد ضارة)
مال (ر . أملاك)
متهم : إخفاؤه - ١٢٦
مجرمون أحداث

سنهم أقل من ٧ سنين - ٥٩

سنهم غير محقق - ٦٧

سنهم من ٧ إلى ١٥ سنة :

الأحكام الخاصة بهم - ٦١ - ٦٤

تخفيف العقوبات الجنائية عنهم - ٦٠

عود - ٦٥

سنهم من ١٥ إلى ١٧ سنة :

تخفيف عقوبات الإعدام والأشغال الشاقة عنهم - ٦٦

تابع (م)

مجنون في حالة هياج (ر . أيضا جنون)

إطلاقه - ٣٣١ فقرة ثانية و ٣٤٦

محاربة

إخفاء الجواسيس - ٧٦

إيقاع العداوة بين الحكومة ودولة أجنبية - ٧١

تسليم أسرار للدول الأجنبية - ٧٤ و ٧٥

رفع السلاح على الحكومة - ٧٠

مراسلة العدو - ٧٣

مساعدة العدو - ٧٢

محاكمة (ر . دعوى عمومية)

محصولات

إتلافها - ٣٢١ و ٣٢٢

إحراقها - ٢١٨ - ٢٢٣

ترك المواشى ترعى فيها - ٣٤٢ فقرة ثالثة

سرقها إذا كانت قيمتها لا تزيد عن ٢٥ قرشا - ٢٧٦

مرور في المحصولات أو ترك المواشى تمر بها - ٣٤٠ فقرة أولى

نهب عصابة لها - ٣٢٠

تابع (م)

محكمة

إهانتها - ١١٧

» بواسطة الصحف الخ - ١٦٠

نشر مايجرى في الجلسات بقصد سيء - ١٦٤

» » في دعاوى القذف أوفى الجلسات - ١٦٣

» » في المداولات السرية - ١٦٥

محكوم عليهم جاوزوا الستين

تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة عليهم - ١٥

محلات مخصصة للنافع العمومية

قطع خضرة ونزع أحجار الخ - ٣٤١ فقرة أولى

مخالفات

تعريفها - ١٢

المخالفات المتعلقة :

بالآداب - ٣٣٨

بالأشخاص - ٣٤٤ - ٣٤٧

بالأملاك - ٣٤٠ - ٣٤٢

بالأمن العام - ٣٣٠ - ٣٣٢

بالراحة العمومية - ٣٣٢ - ٣٣٣

بالسلطة العمومية - ٣٣٩

بالصحة العمومية - ٣٣٤ - ٣٣٧

بالطرق العمومية - ٣٢٨ - ٣٢٩

بالموازين والمقاييس - ٣٤٣

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية - ٣٤٨

تابع (م)

مخالفة أحكام المراقبة - ٢٩

مداولات المحاكم : نشرها في الصحف الخ - ١٦٥
مداخن

إهمال تنظيفها - ٣٣١ فقرة أولى

حريق ناشئ منها - ٣١٥

مدرسة إصلاحية - ٦١ و ٦٤

مرافعة قضائية : نشرها - ١٦٤

مراقبه البوليس

الأحوال التي يحكم بها فيها - ٢٨ و ٣١ و ٦٩

تعدادها - ٣٨

تعريفها - ٢٩

مخالفة أحكامها - ٢٩

مرور (ر . سلك حديدية . طريق عمومي)

مزادات

تعطيلها - ١٠٩ و ٢٩٩

مسكوكات (ر . أيضا عملة)

مسكوكات مزيفة أو مزورة - ١٧٠ - ١٧٣

تابع (م)

مشاجرة

دون ضرب أو جرح - ٣٤٧ فقرة ثانية

مشروبات (ر . مواد ضارة)

مصادرة - ٣٠ و ٣١

مصلحة (ر . سلطة عمومية)

مصلحة

امتناع أو إهمال في أداء أعمالها - ٣٣٩ فقرة أولى

مصلحة عمومية

الجنائيات والجنح المضرة بها - الكتاب الثانى

معاملات تجارية - الجرائم المتعلقة بها :

تعطيل حرية المعاملات - ٣٠٠ و ٣٠١

تقليد - ٣٠٣ - ٣٠٦

غش المأكولات الخ - ٣٠٢

» » بواسطة خلطها بشئ مضر - ٢٢٩

» فى البيع - ٣٠٢

مفاتيح مصطنعة

سرقة بواسطتها - ٢٦٩ و ٢٧٤

عملها - ٢٨١

تابع (م)

مقاومة

أحد مأموري الضبط في حالة الدفاع الشرعى - ٢١٢
عمل ما أمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الاشغال
العمومية - ٣١٨

الموظفين العموميين - ١١٨ و ١١٩

مقاييس (ر . موازين الخ)

مكاتب وتلغرافات

إخفاؤها أو فتحها الخ - ١٣٥

مكايل (ر . موازين الخ)

ملاحاة : إعاقها - ٣٤٠ فقرة ثلاثة

ملاحظة البوليس (ر . مراقبة)

ملكية فنية أو أدبية أو صناعية

انتهاك حرمة الامتيازات - ٣٠٣ و ٣٠٤

» » ملكية المؤلفات - ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦

تقليد ألحان موسيقية وأشياء صناعية - ٣٠٥ و ٣٠٦

» علامات الفاورينات - ٣٠٥ و ٣٠٦

ملكية المنقولات

إتلاف منقولات عمدا - ٣٤٢ فقرة أولى

تابع (م)

ملوك ورؤساء الحكومات الاجنبية

العيب في حقهم بواسطة الصحف الخ - ١٥٧

منزل : انتهاك حرمة - ١١٢

مواد ضارة

إعطاؤها لحبل فأدت إلى إسقاطها - ٢٢٥ - ٢٢٧

» لشخص فلتأ عنها مرضه - ٢٢٨

» » » » موته ولم يكن مقصودا - ٢٠٠

» » » » وفاته بالتسمم - ١٩٧

بيع المأكولات المغشوشة الخ - ٢٢٩

حيازة مواد تالفة أو فاسدة - ٣٣٦

غش المأكولات الخ - ٢٢٩

مواد مفرقة (ر . أيضا حريق)

تخريب باستعمال مواد مفرقة - ٣١٧

سواريج - ٣١٥ و ٣٣٢ فقرة أولى

طلقات نارية - ٣٣٢ فقرة ثانية.

موازين ومقاييس ومكاييل موزونة

حيازتها - ٣٤٣

غش المشتري فيها - ٣٠٢

تابع : (م)

مواشي (ر . حيوانات)

مؤامرة على ثورة - ٨٠

موانع العقاب : أسبابها

حدائثة السن - ٥٩

جنون أو عاهة في العقل - ٥٧ فقرة أولى

ضرورة وقاية النفس - ٥٦

غيوبة - ٥٧ فقرة ثانية

موانع العقاب : ظروفها

إخبار باتفاق جنائي - ٤٧ مكررة

» باعتصاب - ٨٧

» بتزوير - ١٧٨

» بتزييف العملة - ١٧٣

» برشوة - ٩٣

إخفاء الفاز من العسكرية بواسطة أقاربه أو زوجه - ١٢٧

» » القضاء » » - ١٢٦

تسليم النفس طوعا بعد الاندماج في زمرة البغاة - ٨٦

زواج بالمخطوفة - ٢٥٣

سرقة بين الأقارب والأزواج - ٢٦٩ و ٢٨٠

تابع (٣)

موظفون

أسباب الإباحة وموانع العقاب - ٥٨
جرائم ارتكبتها الموظفون :

اختلاس (ر . اختلاس)

إخفاء أو فتح مكاتيب أو رسائل اتلخ - ٢٣٥

إخلال بالواجبات (ر . تجاوز الموظفين حدود السلطة)

امتناع عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

انتفاع من أشغال مكلف بها - ١٠٣

تجاوز حدود السلطة (ر . تجاوز الخ)

تحصيل زيادة عن المستحق - ٩٩

تزوير - ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٧

تسخير واستخدام غير قانوني - ١٠٠ و ١١٥

تسليم رسومات وأسرار لدولة أجنبية - ٧٤ و ٧٥

دخول في منزل بغير رضا صاحبه - ١١٢

رشوة - ٨٩ - ٩٦

سواء معاملة الأفراد (ر . تجاوز حدود السلطة)

شراء شيء قهرا عن مالكة - ٢١٤

قبض أو امتناع عن قبض - ٢٣٣

قسوة - ١١٣

معاينة غير قانونية - ١١١

تاليه (م)

موظفون (تابع)

جرائم ارتكبت ضد الموظفين :

إكراه فى حكم الارشاء - ٩٤ و ٩٦

إهانة - ١١٧

» بواسطة الصحف - ١٥٩

تزوير ختم أحد الموظفين - ١٧٤

تعذ ومقاومة - ١١٨ و ١١٩

تهديد - ١١٧

طعن لا يعذ قذفا - ٢٦١

عزل من الوظيفة - ٢٦ و ٢٧ و ٣١

مياه

إتلاف مجارى المياه - ٣١٦ و ٣١٧

إلقاء مواد مضره فيها - ٣٣٥

تسبب فى غرق - ٣١٤

سد مجارى المياه - ٣٤٠ فقرة ثالثة

(ن)

نار (ر . حريق . سوار يخ . طلقات نارية)

نبات مضر

بشه في غيط - ٣٢١ و - ٣٢٢

نصب - ٢٩٣

نقل

حدود - ٣١٣

علامات أو أوتاد الخ - ٣١٦

نقود (ر . عملة)

نهب

تحريض عليه بواسطة الصحف الخ - ١٤٩

واقع من عصابة بالقوة الإجبارية - ٣٢٠

واقع من عصابة مسلحة - ٨٥

نور

إطفاء المصابيح في الطرق العمومية أو إتلافها - ٣٤١ فقرة ثالثة

إهمال في وضع مصابيح على ما يعترض الطريق - ٣٢٨ فقرة ثانية

نیشان

تقلده بغير حق - ١٣٧

(أ)

هتك عرض - ٢٣٠ - ٢٣٢

هدايا ووعود

رشوة - ٨٩ - ٩٦ و ١٨٩ و ٢٥٨

هروب

إخفاء الفاتر من العسكرية - ١٢٧

» المسجون أو المتهم النخ - ١٢٦

إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء - ١٢٦ مكررة

إعطاء أسلحة للمسجون - ١٢٥

إهمال الحارس - ١٢١

تسهيل الهروب - ١٢٤

تواطؤ الحارس مع المسجون - ١٢٢

عقاب الهارب - ١٢٠

هروب من المراقبة - ٢٩

(و)

وصى أوولى : خيانتة للقاصر - ٢٩٤

وظائف

تداخل فيها بدون صفة رسمية - ٣٦

وكلاء الدول السياسيون والقناصل

سبهم أو الاقتراء عليهم بواسطة الصحف الخ - ١٦١

ولى (ر . وصى)

ولى الأمر

العيب فى حقه بواسطة الصحف الخ - ١٥٦

(ى)

يأنصيب - ٣٠٧ و ٣٠٨

عين كاذبة - ٢٦٠ (ر . أيضا شهادة زور)

(٤٠٠٠/١٩١٢/٢٠٩٥/٢٠٢)

Bibliotheca Alexandrina



0529742